فرح

العدد 106 كانون الثاني 2026

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- **ملح الارض: لبنان في العام 2026 مخاطر وجودية خارجياً ، وانقسامات قاتلة داخلياً – عباس خلف**

- **مع الاحداث: ترامب ونتنياهو : معالم خريطة جديدة للشرق الأوسط وربما للعالم – سعيد الغز**

مقال سياسي: الشرق الأوسط: عام التساؤلات بين الصراعات والتسويات - د. ناصيف حتي – جريدة الشرق الاوسط

مقال اقتصادي: إيران... لغز «العطش والعتمة» في بلاد الغاز – د. وليد خدوري – جريدة الشرق الاوسط

- **دراسات وتحليلات:**
- **القوّة الأميركيّة المطلقة ومصائر النّظام الدّوليّ!- رضوان السيد – الكلمة اونلاين – 2026/1/6**
- **احتجاجات إيران.. تحولات العلاقة بين النظام والمجتمع - رانيا مكرم - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**
- **»مجلس ترامب» .. أي مستقبل ينتظره؟! - عبد الله السناوي – جريدة الايام**
- **أزمة غرينلاند وتفريغ السيادة - سام منسى – جريدة الشرق الاوسط – 2026/1/26**

- **نافذة على فكر كمال جنبلاط**

آراء ومواقف

- **الحكم المتعثر**
- **في وجه العاصفة**

من أقواله :

- **أطلب من ارباب السياسة الصدق**
- **يطلبون منّا عبادة الأصنام**
- **مطالب ومشاريع اصلاحاته: كيف واين نعالج مشكلة الطائفية في لبنان**

- **علوم وتكنولوجيا: مخاوف صحيّة من معلومات مضلّلة في ملخّصات "غوغل" الذكيّة – جريدة النهار**

- **صحة وغذاء: 4 طرق ذكية لزيادة الألياف في غذائك اليومي – جريدة الجمهورية**

- **اخبار الرابطة**

- **من الصحافة اخترنا لكم:**

- **عالم بلا قواعد.. هذا ما يريده الملاكم ترامب! – جريدة الشروق المصرية - طارق فريد زيدان – 2026/1/24**

- **خوف لبنان من "سوريا الجديدة": حقيقيّ أم مفتعَل؟ - محمد قواص – موقع اساس ميديا – 2026/1/25**

- **هل بدأ نتنياهو رسم خريطة المنطقة؟ - عماد الدين حسين – جريدة الشروق المصرية – 2026/1/9**

- **فنزويلّا البداية في "عقيدة ترامب" الجديدة - عبادة اللدن – موقع اساس ميديا – 2026/1/7**

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبيها

- **ملح الارض: لبنان في العام 2026 مخاطر وجودية خارجياً ، وانقسامات قاتلة داخلياً – عباس خلف**

يواجه لبنان في مطلع هذا العام واحداً من أخطر مواجهاته منذ تأسيس الدولة اللبنانية . فالتهديدات الإسرائيلية تتصاعد ، واستباحة الأجواء اللبنانية تتوسع ، والإجتياح البّري المدمّر تتم الإستعدادات له بعد أجتماع ترامب ونتنياهو فيما تواجه دول المنطقة إضطرابات غير مسبوقة ومجهولة النتائج ، وتشغلها عن الإهتمام بما يتعرض له لبنان .وهذا يعني ان الأمور في وطن الأرز باتت لا تحتمل الحسابات الخاطئة والمغامرات المرتفعة الكلفة . فالتحدي بات وجودياً ، ويمسّ جوهر الكيان وحدود الدولة ، وحدة القرار والمصير ، والعجز في تامين الحماية الوطنية في مواجهة أخطار تتعاظم ، ولا يمكن مواجهتها في مواصلة تغييب منطق الدولة والتمسك بمنطق الساحات والمحاور المفتوحة على كل شيء رغم العجز عن الإنتصار وضمان الحماية البديلة.

والمدخل الإلزامي لأية مقاربة ناجحة تبعد الخطر الوجودي يبدأ بإعادة الإعتبار الصريح ، والصادق للمصلحة الوطنية العليا ، وتقديمها على ايى اعتبارات اخرى ، وارتباطات خارجية إقليمية او دولية ، وحسابات اقليمية محورية ، ورهانات تتجاوز قدرة لبنان على الإحتمال ، فالمخاطر المحدقة لا يمكن التعامل معها بوعود كلامية وخطابات تعبوية شعبوية لأن كلفة أي خطأ في الحسابات والتوقعات والتقدير لموازين القوى ستكون قاتلة على اللبنانيين جميعاً دون استثناء. وحده الإحتكام الى مفهوم الدولة الحامية لجميع مواطنيها بوحدة قرارها ومؤسساتها الشرعية قادر على توفير شبكة الأمان الوطنية في مواجهة مختلف التهديدات العسكرية والسياسية والإقتصادية والمالية التي تتقاطع على الساحة البناينة.

وكأن لبنان لا يكفيه ما يتعرض له من حدوده الجنوبية ، فالأمور على الحدود الشرقية والشمالية ليست على ما يرام والغيوم تتلبد مهددة بالأسوأ. فرغم تبدّل النظام في سوريا ، وقيام عهد جديد في لبنان ،ورغبتهما المشتركة بإقامة أفضل العلاقات بين الدولتين بمعوقات كثيرة وتحتاج الى جهود جبارة لتجاوزها . فالنظام الأسدي ألحق ضرراً كبيراً أكيداً بلبنان تمثل بتهجير ملايين السوريين الى لبنان هرباً من القتل والتدمير على يد النظام الأسدي. تلا ذلك استباحة الحدود امام عصابات التهريب وتجارة المخدرات وممارسة الإغتيالات ، مستفيداً من وقوف فئة من اللبنانيين الى جانبه لمساندته في حربه ضد شعبه . فمع سقوط النظام الأسدي شعرت هذه الفئة نفسها امام تحدّ مزدوج. تراجع الردع وتآكل القوة واانقطاع طرق الإمداد أمام الغطرسة الإسرائيلية المدعومةاميركياً ، وإمكانية اقدام النظام الجديد في سوريا على الإنتقام . فلجأت الى سردية الخوف لتبرير تمسّكها بالسلاح بحجة الدفاع عن النفس من اجتياح لضرب الطائفة الشيعية في لبنان.

لكن المفارقة أن ما يحدث على الأرض يظهر العكس ، فالبقاع لم يتحوّل الى خط دفاع في مواجهة الخطر السوري ، بل تحوّل الى ملاذ آمن لفلول نظام الأسد ، الذين باشروا تنظيم صفوفهم والتسلح ثم التسلل من جديد الى الداخل السوري ، وخاصة الى منطقة الأقلية العلوية بدعم من الجهات التي كانت حليفة النظام الأسدي. إن خطر ما يحصل لا يقتصر على الداخل السوري بل يضع لبنان في قلب ازمة متصاعدة مع النظام السوري الجديد ، ويفتح باب التوتر السياسي والأمني والحدودي ، ويعرقل محاولات تنظيم العلاقات وحلّ المشكلات العالقة بين البلدين ، من ضبط الحدود ومنع التهريب ومرور السلاح وتجارة المخدرات الى ترسيم الحدود وحلّ مشكلتي النزوح والسجناء.

إن مواجهة المخاطر الخارجية تستدعي إعادة بناء الدولة السيّدة الحرّة الممسكة بوحدة القرار والسلاح والأمن والرعاية ، لتتمكن من تأمين الحماية والدفاع عن الكيان.

هذا ما توقعه اللبنانيون في مطلع العام 2025 ، بعد قيام العهد الجديد والحكومة الجديدة . ولكن هذا تعذّر تحقيقه وما زال لبنان في مطلع العام 2026 يعاني ، والوعود بالإنقاذ والإصلاح تتعثر.
والسبب الأساسي لذلك هو الإنقسام المستمر بين المكوّنات السياسية اللبنانية والمماحكات والعرقلات المتبادلة والتعطيل المتمادي للحلول المطروحة للإنقاذ والإصلاح ، والتمسك بتقديم المصالح الفئوية والحزبية ، والطائفية ، وخدمة المشاريع الخارجية الإقليمية والدولية على حساب المصالح الوطنية والإلتفاف حول مشروع الدولة : الحلول السياسية متعذرة ، والمشاريع الإصلاحية مجمّدة ، والمجلس النيابي معطل ، والمحاسبة مكبّلة ، الكلّ يرمي اللوم على الكلّ والنتيجة واحدة: إفشال العهد ومنع اعادة بناء الدولة، وشلّ القدرة على مواجهة المخاطر الداهمة . والأكثر غرابة ، مواصلة الأطراف السياسية ذاتها مطالبة السلطة التنفيذية رئاسة وحكومة بتحقيق الإنقاذ والإصلاح والتصدي للمخاطر، فيما هم من يضع العصي في دواليب السلطة لمنعها من القيام بالمهام المطلوبة منها على خطورتها . فهل من اعجوبة ممكنة تسمح بإعادة تحريك دواليب الدولة ، أم أن القضية هي فالج لا تعالج . حمى الله لبنان وألهم قادته صحوة ضمير مطلوبة بإلحاح قبل فوات الأوان ؟

- **مع الاحداث: ترامب ونتنياهو : معالم خريطة جديدة للشرق الأوسط وربما للعالم – سعيد الغز**

ما يتظهر في أفق الأحداث اليوم ، على يد الثنائي ترامب ونتنياهو ، كمشروع جيوسياسي للشرق الأوسط الجديد ، ليس حدثاً طارئاً فريداً ، فخلال الحرب العالمية الأولى ، استطاعت الصهيونية العالمية ان تضغط على الدول الحليفة المنتصرة في الحرب ، لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط ، بعد زوال الأمبراطوية العثمانية . فتمّ تقسيم المنطقة ومناطق النفوذ فيها وفقاً للخريطة التي وضعها مندوبا بريطانيا وفرنسا مارك سايكس وجورج بيكو . كما أعطت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها اللورد بلفور وعداً للحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . وبعد صدور القرار الأممي بوضع دول الشرق الأوسط المستحدثة تحت وصاية الإنتداب حرصت بريطانيا ان تكون الدولة المنتدبة على فلسطين للعمل على تحقيق وعد بلفور.
وإبان الحرب العالمية الثانية ، تكرّر الضغط الصهيوني ، متذرعاً بما تعرّضت له الطائفة اليهودية في اوروبا من مذابح ومحارق نازية فاشية ، فأنتج إقامة دولة اسرائيل في قلب العالم العربي في فلسطين، كذراع متقدم في الشرق الأوسط لدول الغرب الرأسمالي ، وتسابقت الدول الكبرى في العالم للإعتراف باسرائيل ، ومدّها بمختلف وسائل الدعم والحماية لتثبيت وجودها في المنطقة.

واستكمالاً لهذا النهج ، انصرفت أجهزة المخابرات العالمية للتلاعب بمصائر سائر دول المنطقة التي تعاني معظمها من نزاعات داخلية ذات ابعاد دينية وطائفية ، واخرى ذات ابعاد عرقية ، وبالتالي من عدم استقرار وضعف في السلطة المركزية . فكثرت الإنقلابات العسكرية والنزاعات على السلطة والتفكك والعجز عن محاكاة ما يخصل في اسرائيل التي تتزايد قوتها وقدرتها على الإنتصار في حروبها العربية

وهكذا تتكرر المحاولات اليوم على يد ترامب ونتنياهو . استغّل نتنياهو مغامرات اذرع ايران في المنطقة ، وخاصة حركة حماس التي أطلقت "طوفان الأقصى" من غزة ، وحزب الله الذي أطلق حرب الإسناد من لبنان ، والحوثيون الذين اطلقوا حرب الإسناد من اليمن ضد اسرائيل، لشنّ حرباً تدميرية وإلغائية اجرامية. شملت قطاع غزة والضفة الغربية في فلسطين ، ولبنان ، واليمن ثم سوريا ، وصولاً الى ايران ، بحجة حق اسرائيل الدفاع عن النفس في مواجهة العدوان المهدد لوجودها .ووجد نتنياهو في ترامب خير حليف لتنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع الصهيوني : إقامة اسرائيل الكبرى ، اوالأمبراطورية الإسرائيلية في الشرق الأوسط ، وربما أبعد حتى القرن الإفريقي وتقاسم النفوذ عليها مع الولايات المتحدة.

وفي الإجتماع الأخير الذي عقد بين ترامب ونتيناهو رسمت الخطوات التنفيذية لهذه المرحلة. وهذا ما نتج عنها على لسان الطرفين في المؤتمر الصحفي الذي أعقب الإجتماع .

1- ترامب : اتفقنا على معظم الأمور ، وقمنا بعمل جيّد ، وهكذا سنستمر ، وسنكون دائماً معاً ، ونقف الى جانبك ، وسنكون حريصين على أن يستمر السلام في الشرق الأوسط كما نريده .

2- نتنياهو : نريد حدوداً آمنة مع سوريا ، ونريد حماية الأقليات فيها ، خصوصاً الدروز والمسيحيين والعلويين ، فوعده ترامب فوراً بأنه سيجعل الأمور تسير على ما يرام في بين اسرائيل وسوريا ، كما سيدعمه في توجيه ضربة لإيران اذا أصرّت على متابعة برنامجها النووي والسعي لإسقاط النظام .

وأكّد نتنياهو أنه ، بمساعدة الولايات المتحدة ينوي تحويل اسرائل الى قائد عالمي في مجال الذكاء الإصطناعي كما فعلها في مجال الأمن السوبراني.

وكان نتنياهو قد استبق اجتماعه مع ترامب ن فأعلن في 25كانون الأول 2025 ، الإعتراف "بدولة ارض الصومال"المنشقة عن دولة الصومال ، والتي بقيت معزولة عن العالم ، ففك عزلتها، ووعدها بمختلف وسائل الدعم والتطبيع معها ، وتطوير إقتصادها والحفاظ على امنها . لتكون نافذة اسرائيل على القرن الأفريقي ومدخل البحر الأحمر الجنوبي للتحكم بحركة الممر التجاري ، والضغط للتطبيع مع اسرائيل.

وأعلن ترامب أنه في صدد دراسة موضوع اعتراف الولايات المتحدة بدولة ارض الصومال، على غرار ما فعلته اسرائيل ، وتسربت معلومات بأنه سيربط ذلك بقبول سلطاتها السماح للولايات المتحدة بإقامة قاعدة عسكرية فيها لمواجهة النفوذ الصيني في المنطقة وإقامتها قاعدة عسكرية لها في دولة جيبوتي المجاورة.

كل هذا يحصل بين ترامب ونتنياهو عن طريق الضغط الإقتصادي والسياسي ، والتهديد بالقوة للإخضاع والحصول على سلام الإستسلام ، ونسيان الموضوع الفلسطيني ، مع التذكير بما سبق لهما إعلانه عن الرغبة في تهجير اهل غزة الى الصومال ، واهل الضفة الى مصر والأردن،

ومطالبة السعودية وسوريا ولبنان للتطبيع مع اسرائيل ، واقامة مناطق اقتصادية وامنية حول اسرائيل ، لضمان امنها وسلامة اراضيها.

وبعد اجتماع الثنائي في فلوريدا بيوم واحد ، اقدم الرئيس ترامب على غزو فنزويلا واعتقال رئيسها ، والإعلان من ادارتها اميركياً لتغيير نظامها والسيطرة على ثرواتها ، مهدداً الدول المجاورة بمصير شبيه بمصيرها ، إذا عرقلت سيطرته على القارة الأميركية بكاملها.

فماذا عن نتنياهو ؟ هل سيفعل في الشرق الأوسط ما فعله ترامب في تقارب الاميركية ؟ وما المصير الذي ينتظره لبنان وسوريا والعراق وايران؟

كذلك يصح السؤال : ماذا سيفعل بوتين في اوكرانيا ؟ والرئيس الصيني مع تايوان ؟

ويبقى السؤال : هل يحقّ لهؤلاء ، ما يحق لترامب ؟ وأين أصبح النظام العالمي والقوانين الأممية ؟

مقال سياسي: الشرق الأوسط: عام التساؤلات بين الصراعات والتسويات - د. ناصيف حتي – جريدة الشرق الاوسط

يبدو الشرق الأوسط في مطلع هذا العام 2026 كأنه محاط أو محاصَر في الجغرافيا والسياسة، بمثلث من الأزمات والحروب. بعض هذه الأخيرة، وهي مترابطة بشكل مباشر أو غير مباشر، قد تأخذ طريقها إلى التهدئة وخفض الصراع من دون تسويته كلياً بالطبع أو عبر تسويات مؤقتة يمكن أن تسهِّل لتسويات لاحقة، وبعضها الآخر قد يذهب في منحى التصعيد وإذكاء الصراع عسكرياً أو سياسياً وذلك حسب كل نزاع.

على ضفاف البحر الأبيض المتوسط نشهد تصعيداً وتخفيضاً، ولو نسبياً، في الحرب الإسرائيلية التي بدأت في غزة، وانتقلت إلى لبنان، وبالطبع في الضفة الغربية التي يبقى ضمها (عبر استكمال تهويدها) الهدف الأساسي لإسرائيل؛ بُغية إلغاء إمكانية حل الدولتين مستقبلاً، كما يردد أكثر من مسؤول إسرائيلي. وليس أدل من ازدياد التعقيدات بشأن غزة سوى التعثر الحاصل بشأن تطبيق المرحلة الثانية من خطة الرئيس ترمب، ولو أن كثيرين لأسباب مختلفة لا يريد الاعتراف بذلك ويحاولون الالتفاف حول الصعوبات المتأتية بشكل خاص من التفسيرات الإسرائيلية لخطة ترمب، وذلك بغية تسويتها.

فيما يتعلق بلبنان، ما زالت السياسة الإسرائيلية على حالها من خلال الاستمرار في عمليات «الاستهداف الاستراتيجي» المفتوح في الجغرافيا وفي القوة النارية وفي الزمان، كما لو أن الإعلان الذي جرى التوصل إليه لوقف القتال والذي دخل حيِّز التنفيذ في 27 نوفمبر (تشرين الثاني) 2024 ينطبق بشكل أحادي على لبنان. وتربط إسرائيل ذلك بنزع سلاح «حزب الله» كلياً، وهو أمر أقل ما يقال فيه إنه غير ممكن وغير مقبول أن يتم حسب الرؤية الإسرائيلية، وبالتالي فهو غير واقعي.

إن قرار حصرية السلاح في يد السلطات اللبنانية المعنية، بوصفه أمراً أكثر من أساسي للعودة إلى مفهوم الدولة ودورها الطبيعي، يجري في إطار لبناني بحت، وحسب جدول زمني تعمل عليه السلطات اللبنانية. إنه موقف رسمي يحظى بدعم شعبي واسع، رغم الاعتراف بمصاعب وعراقيل غير قليلة أمام ذلك. ولكن لا يمكن أن يتحقق هذا الهدف عبر استمرار العدوان الإسرائيلي الذي يزيد في تعقيد الأمور على الأرض.

إن الموقف الرسمي اللبناني واضح وواقعي: موقف لا بد من التذكير به، يقوم أولاً على ضرورة احترام إسرائيل لوقف إطلاق النار والانسحاب من النقاط المحتلة، واستمرار «التفاوض التقني» في إطار «لجنة الميكانيزم» تحت عنوان التوصل إلى تنفيذ أو تحديداً إلى إعادة إحياء اتفاقية الهدنة لعام 1949 لتنظم الوضع على الحدود، مع التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1701 ببنوده كافة. القرار الذي يؤكد أيضاً حصرية السلاح في يد السلطة اللبنانية. ومن نافلة القول إن لبنان يلتزم بعملية السلام الشامل والعادل والدائم كما جاء في مبادرة السلام العربية لعام 2002. كما يرفض أي مقاربة انتقائية لذلك أياً كانت مسمياتها أو تبريراتها، وما زلنا بعيدين كل البعد عن هذا الأمر.

على شاطئ المتوسط أيضاً، يبقى هنالك تحدٍّ أساسي يتمثل في إطلاق وتعزيز ودعم عملية حوار وطني شامل في سوريا يعزز الاستقرار المجتمعي، وبالتالي السياسي والأمني. حوار يقوم على مبدأ التشاركية للمكونات السورية كافة، وهو ما أسميه بنوع من «طائف سوري» أسوةً باتفاق الطائف اللبناني لعام 1989. ورغم اختلاف الظروف بين الحالتين لكن يبقى هو الحل الضروري لدعم الاستقرار في سوريا.

في منطقة باب المندب والبحر الأحمر، ذات الأهمية الاستراتيجية المتزايدة في لعبة الأمم، نتفاءل خيراً مع الحوار الشامل الذي ستستضيفه وترعاه المملكة العربية السعودية لجميع الأطراف في اليمن الجنوبي؛ للتوصل إلى تفاهمات واتفاق حول مستقبل المنطقة المعنية. السودان أيضاً يعاني من حروبه المستمرة، حيث الاجتماع (البنية المجتمعية المتنوعة) والجغرافيا السياسية تجعله جذاباً للتدخلات وللصراعات، والمطلوب العمل على دعم السلطة الوطنية وتعزيز التشاركية عبر الحوار؛ تلافياً للانقسامات القاتلة للجميع.

نقطة ساخنة أخرى في «المسرح ذاته» تتعلق بـ«جمهورية أرض الصومال»، الإقليم الذي انشق عن الصومال، حيث إن الموقع المهم الذي يحتله في الممر المائي الاستراتيجي يجعله، كما نشهد، جذاباً للصراعات ولتعزيز الانقسام والانفصال عن الدولة الصومالية. ونرى أهمية ذلك بشكل خاص بالنسبة إلى إسرائيل التي اعترفت وحدها بين دول العالم بهذه الجمهورية. كما يحظى باهتمام إثيوبيا التي تبحث عن واجهة (بعد استقلال إريتريا) على الممر الاستراتيجي ذاته.

في الخليج تبقى السخونة القابلة للاشتعال تطبع الوضع الإيراني - الأميركي ومعه الغربي، ولو بدرجة أقل، وكذلك الإيراني - الإسرائيلي بشكل خاص بشأن «ثلاثية» النووي، والصواريخ الباليستية، ودور حلفاء إيران، من التنظيمات المختلفة، في المنطقة. ويبقى الاحتمال قائماً في العودة إلى سيناريو هجوم إسرائيلي بمشاركة واشنطن أو من دونها؛ وهو الأمر الذي يُطرح بقوة. يشجع على ذلك التغير في التوازنات الإقليمية، خصوصاً بعد خسارة «الحليف السوري» بالنسبة إلى إيران، والتداعيات الكبيرة لذلك على الدور الإيراني.

التطبيع العربي - الإيراني الذي حصل لا يعني الاتفاق على مختلف القضايا الأساسية في المنطقة. التمايز أو الاختلاف واضح ولكن يبقى مقيداً ما دام الهدف هو منع الفوضى ومنع الذهاب نحو المجهول. هذا التفاهم يُنتج تحركاً، بتشجيع وطلب كما يرى البعض من طرف إيران، لتفعيل الدبلوماسية على حساب سيناريوهات المواجهة المختلفة والمفتوحة، من دون أن يعني ذلك الغياب الكلّي لاحتمالات جدية لمواجهة مقيدة في الزمان والمكان، كما أشرنا وكما حصل من قبل.

سنعيش سنة في شرق أوسط على مفترق طرق بين الصراعات والتسويات المتداخلة والمتأثر بعضها ببعض، رغم غياب الرابط العضوي أو المباشر بينها. صراعات وتسويات «في لعبة الأمم» في المنطقة تحمل سيناريوهات مختلفة، كل منها له تداعياته المتعددة في المكان والزمان.

مقال اقتصادي: إيران... لغز «العطش والعتمة» في بلاد الغاز – د. وليد خدوري – جريدة الشرق الاوسط

تواجه الدولة الإيرانية في مطلع عام 2026 لحظة كاشفة، حيث لم تعد التحديات تقتصر على الضغوط الخارجية، بل انتقلت إلى عمق «الأمن المعيشي» للمواطن. إن انقطاع التيار الكهربائي وشح المياه في بلد يتربع على عرش احتياطيات الغاز العالمية ليس مجرد خلل فني، بل هو مرآة لترتيب أولويات النظام التي قدمت التوسع الإقليمي على صيانة البنية التحتية. ومع تآكل نفوذ طهران الإقليمي، تبدو الأزمة الداخلية مرشحة للانفجار، لتعيد إلى الأذهان زخم احتجاجات 2022، ولكن هذه المرة بدوافع اقتصادية وجودية.

وفقاً لما أوردته نشرة «أرغوس بتروليوم»، دخلت إيران عام 2026 على وقع قرارات تقشفية قاسية؛ حيث أمرت السلطات الإيرانية بإغلاق جميع الدوائر الحكومية، والمدارس، والجامعات، محذرةً من «إمكانية نقص في إمدادات الطاقة ووسيلة لتقليص فترة انقطاع الإمدادات الكهربائية للمساكن ولمساعدة الحفاظ على معدل الضغط في إمدادات الغاز». واستثنت السلطات الرسمية «المباني الطبية من هذه الانقطاعات، وكذلك مباني الخدمات المستعجلة ومباني الدوائر الأمنية.«

بيان السلطات الرسمية الإيرانية هذا صدر خلال الأسبوع الأخير من العام الماضي بُعيد إضراب سوق طهران الكبير (البازار)، وهو مؤشر سياسي خطير نظراً إلى الثقل التاريخي لتجار البازار في التحولات السياسية الإيرانية، حيث لعب تجار هذه السوق دوراً مهماً خلال الفترات الماضية في دعم الثورة الإسلامية، ومن ثم بدأ يتردد الكلام والتحذير من إمكانية تكرار مظاهرات حاشدة وشبيهة بمظاهرات 2022 لتحرير المرأة.

لكنَّ السلطات حاولت التغطية في بادئ الأمر على الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد، حيث ارتفع معدل التضخم السنوي أكثر من 40 في المائة، وانخفضت قيمة الريال نسبةً إلى الدولار إلى مستوى قياسي منخفض.

تدرك النخبة السياسية في طهران أن قواعد اللعبة قد تغيرت؛ فالضغوط الاقتصادية تتزامن مع ضعف استراتيجي غير مسبوق بعد الضربات الجوية التي استهدفت المفاعلات والمنشآت العامة، وفقدان حلفاء

أساسيين مع تغير نظام الحكم في دمشق وتراجع نفوذ «حزب الله» في لبنان. هذا الانكشاف الإقليمي دفع السلطات إلى محاولة امتصاص الغضب داخلياً عبر تحديد إغلاق الجامعات في أنحاء البلاد حتى 15 فبراير (شباط)، وإعادة فتح المدارس بعد أسبوع من الآن اعتماداً على الأوضاع العامة وانتظاراً لبيان جديد قد يصدر فجأة خلال الأيام القريبة المقبلة. كما تمت إعادة التيار الكهربائي إلى بعض أحياء العاصمة، ولكن ليس جميعها.

من المعروف أن إيران، حالها حال دول كثيرة أخرى في العالم، تبنَّت سياسة «تحول الطاقة» و«مكافحة تغير المناخ»، معتمدةً على «مصادر الطاقة المستدامة »، التي لم تتبين كفاءتها اللازمة إلى الآن للحلول محل المصادر الهيدروكربونية، تماماً كما حدث في أوروبا خلال أزمة «كوفيد- 19»، مما أدى بدوره إلى عدم تمكن الطاقات المستدامة في 2019 و2020 من التعامل بكفاءة مع النقص الحاد في الإمدادات الهيدروكربونية لتزويد السوق الأوروبية بالطاقة الكهربائية، والتي تعد واحدة من الأسواق الكهربائية العالمية المهمة، نظراً إلى الطلب العالي الأوروبي للصناعات و التدفئة.

لكن الفارق الجوهري هو أن إيران تملك احتياطيات غازية هائلة، من الأكبر عالمياً، وشبكة إمداد تغطي أراضيها كافة لتلبية الطلب الطاقوي الداخلي.

تتعاظم التساؤلات حول أسباب الانقطاعات المتكررة في بلد يمتلك أحد أكبر احتياطيات الغاز في العالم.

لقد فقدت إيران كثيراً من طاقتها المائية مؤخراً بسبب الشح الذي أصاب سقوط الأمطار، ومن ثم النقصان الكبير في معدل مياه الأنهر -حاله حال الوضع في الدول المجاورة. لكن من غير المفهوم الانقطاعات الكهربائية المتزايدة والمتكررة في بلد يحتوي على واحد من أكبر الاحتياطيات الغازية العالمية، ولديه شبكة توصيل غاز ممتدة على الأراضي الإيرانية كافة. إلا أن التفسير الوحيد هو إهمال أولوية صيانة وتحديث هذه الشبكة على حساب أولوية مغامرات إيران الإقليمية والدولية في السنوات الاخيرة، ناهيك بالفساد والتدهور الإداري الذي أصاب عدداً من الدول المجاورة.

- **دراسات وتحليلات:**
- **القوّة الأميركيّة المطلقة ومصائر النّظام الدّوليّ!- رضوان السيد – الكلمة اونلاين – 2026/1/6**

ليست حالة فنزويلّا التي اختطف دونالد ترامب رئيسها وزوجته، نادرةً أو فريدةً من نوعها. يرجع ذلك إلى هشاشة النظام الدوليّ، وأنّ الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتّحدة لا تأبه لقوانينه وتنظيماته ومفوّضيّاته. لماذا حصل الاختطاف؟ ما هي مصائر النظام الدوليّ؟ لماذا لا يستطيع حلفاء فنزويلّا المقاومة والتصدّي؟!

يعود الخصام الأميركيّ مع فنزويلّا لأكثر من عقدين، وبالتحديد إلى عام 2003- 2004 عندما قام الجنرال هوغو شافيز بالاستيلاء على السلطة، ثمّ صار يفوز في انتخاباتٍ ديمقراطيّة!

ما أعجبت الشعبويّة الفنزويلّيّة الولايات المتّحدة لأنّ فنزويلّا تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم، وكانت الشركات الأميركيّة هي التي تستثمر هناك، وهي التي أنشأت المنشآت النفطيّة في بلد كان الأغنى والأكثر رفاهيّة (أكثر من ثلاثين مليون عدد سكّانه) في الكاريبي وأميركا الوسطى والجنوبية.

منذ عام 2005 فرضت الولايات المتّحدة حصاراً على تصدير النفط بعدما قام شافيز بتأميمه. لكنّ النظام صمد وأقام علاقات وثيقة مع روسيا والصين وكوبا... وإيران. ثمّ لمّا توفّي شافيز في مرضٍ عضال استخلف أكثر أنصاره حماسةً، وهو نيكولاس مادورو.

تحوّلت الانتخابات الرئاسيّة والبرلمانيّة في البلد المحاصَر إلى ملاحم. مرّتين بل ثلاثاً كانت المعارضة السياسيّة تدّعي الفوز في الانتخابات، لكنّ مادورو ظلَّ في السلطة، تدعمه الفئات الأكثر فقراً وحاجةً إلى الامتيازات التي تمتّعت بها في عهود الرئيسين الشعبويَّين، وبخاصّةٍ أنّ الجيش وقوّات الأمن ظلّت شديدة الولاء.

منذ عقدٍ ونيّف ساء الوضع الاقتصاديّ في فنزويلا كثيراً، وهاجرت الملايين من الطبقة الوسطى، علاوة على المعارضين السياسيّين الذين لم تنكسر موجات معارضتهم. وبعد عام 2015 على أثر انتخابات برلمانيّة اعتبرها الغربيّون مزوَّرة، أقدم الأميركيّون ودول الاتّحاد الأوروبيّ على اعتبار النظام فاقداً للشرعيّة ودعموا شرعيّة زعيم المعارضة ثمّ زعيمتها ماريا كورينا ماتشادو (التي حصلت على جائزة نوبل للسلام) لتولّي السلطة، من دون أن يتزحزح مادورو أو يتردّد.

ثلاثة أسباب للسّخط الأميركيّ

في عام 2020 أضاف الأميركيّون إلى اتّهامات النظام بعدم الشرعيّة، اتّهامه بصنع المخدّرات وتهريبها إلى الولايات المتّحدة. هكذا صارت هناك ثلاثة أسباب لسخط الولايات المتّحدة على نظام مادورو:

-1عدم شرعيّة النظام بسبب تزوير الانتخابات.

-2شيوعيّة النظام وتحالفه مع كلّ خصوم الولايات المتّحدة في أميركا وفي العالم.

الاتّجار بالمخدّرات وتصديرها بالتهريب إلى الولايات المتّحدة.

في عام 2020 كان ترامب يُنهي فترة رئاسته الأولى، وعلى الرغم من كثرة تهديداته لم يفكّر يومها في غزو فنزويلّا ولا خطف رئيسها بخلاف ما حصل قبل أيّام.

ليست المرّة الأولى التي تقوم فيها الولايات المتّحدة من طريق استخباراتها بخطف الرؤساء أو اغتيالهم أو تنظيم انقلابات ضدّهم، ودائماً بحجّة الشيوعيّة أو العنف الشديد أو تجارة المخدّرات. لكنّها المرّة الأولى التي تقوم فيها بعمليّةٍ بهذه الضخامة وهذه العلنيّة.

ماذا يعني ذلك بالنّسبة للنّظام العالميّ؟

بالطبع سينعقد مجلس الأمن وستُدين أغلبيّته العمليّة، لكنّ إصدار قرار بالإدانة غير ممكن لأنّ الولايات المتّحدة تملك حقّ الفيتو. ما يؤثّر أكثر هو مواقف الدول في الكاريبي ودول أميركا الوسطى وأميركا اللاتينيّة. لكن هل تجرؤ أكثريّة من الدول وهي بالعشرات على معاداة أميركا أو سحب سفرائها؟

احتجّت المكسيك التي تقع على حدود الولايات المتّحدة فجرى إقفال الحدود، وهذه مصيبة على المكسيك لضخامة الاستيراد والتصدير بين البلدين. احتجّت كوبا بشدّة فصرخ فيهم الأميركيّون: من أنتم أيّها الفاشلون لتحتجّوا على التصرّفات العادلة للأمّة العظيمة؟!

ما هو الاحتمال الثالث لإزعاج أميركا؟

موقف روسيا والصين، وهما حليفتان استراتيجيّتان لمادورو. لكنّ المراقبين قالوا إنّ روسيا المنهكة في حربها على أوكرانيا لا تستطيع أن تفعل شيئاً مثل إرسال جنود أو الغضب على أميركا.

أمّا الصين التي احتجّت بشدّة فشراكتها مع أميركا أكبر من هذه الاعتبارات. هناك نوع من الإحباط يخالج الدولتين الكبيرتين اللتين ازدادت دعوتهما إلى تعدّد الأقطاب وإزالة التفرّد الأميركيّ.

لا أحد إذاً يستطيع في الظروف الحاضرة الوقوف في مواجهة الولايات المتّحدة. جرّبت دول الاتّحاد الأوروبيّ منذ ثلاث سنوات وأكثر الالتفاف من حول أوكرانيا ومساعدتها بالمال والسلاح. لكنّ مبادرة السلام الترامبيّة الآن تعني التنازل لروسيا عن إقليم دونباس، الذي تبلغ مساحته عشرات آلاف الكيلومترات.

هذا سبب إضافيّ لإثارة شهوة روسيا التي تريد وقف الحرب التي أنهكتها كما أرهقت أوكرانيا بالطبع. لا يفيد روسيا الآن التحزّب لحليفتها فنزويلّا مهما كانت الأسباب. وحدها الصين تستطيع الانحياز لكنّه سيبقى محدود الفائدة ولن يدفع روسيا باتّجاه التأثير لمصلحة مادورو.

أين صار نظام العالم؟

كان النظام هشّاً على الدوام، لكنّه لا ينهار الآن تحت وطأة تجاهل ترامب للشرعيّة الدوليّة فقط، بل تحت وطأة الحروب المتكاثرة التي لا يكاد مبعوثو الأمم المتّحدة يعلمون عنها شيئاً! الأميركيّون هم الذين أقاموا النظام بعد الحرب الثانية، وها هم يهدمونه لأنّهم ما عادوا يرون لأنفسهم فائدةً فيه من أيّ نوع.

شنّت روسيا حرباً على أوكرانيا من دون حجّةٍ شرعيّة. خطفت أميركا رئيس جمهوريّة فنزويلّا، فهل تقوم الصين باحتلال تايوان وإعادتها إلى الوطن الأمّ كما تهدّد في كلّ حين، "وما في حدّ أحسن من حدّ!"

لا مقياس غير مَن هو الأكثر قوّة من الناحية العسكريّة. يعني ذلك أيضاً وأيضاً، ما دام الأمر كذلك، أنّه لا أمل لإمكان سحب إسرائيل من الأراضي التي تحتلّها في غزّة والضفّة ولبنان إلّا إذا أرادت الولايات المتّحدة إرغامها على ذلك.

- **احتجاجات إيران.. تحولات العلاقة بين النظام والمجتمع ـ رانيا مكرم ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**

تشهد إيران حالياً موجة جديدة من الاحتجاجات الشعبية، كان المُفجِّر الأساسي لها تراجع سعر العملة الوطنية بشكل كبير أمام الدولار، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، وسط تردي قطاعات اقتصادية عدة في البلاد تحت وطأة العقوبات الأممية، لتأخذ هذه الاحتجاجات، مثل سابقتها، منحى العنف والعنف المضاد من جانب المتظاهرين والسلطات، على الرغم من سلميتها خلال الأيام الأولى، والاكتفاء بمظاهرات متفرقة في عموم البلاد، مدعومة بفئات عدة مثل عمال النفط، وطلاب الجامعات والمعلمين وسائقي الشاحنات، الذين شاركوا طبقة البازار احتجاجاتهم في أكثر من مدينة إيرانية، على رأسها كرمنشاه التي شهدت إغلاقاً كلياً للمحال التجارية، فيما أسفرت الاحتجاجات ـ حتى وقت كتابة الدراسة ـ عن مقتل 7 مواطنين بين متظاهرين

وعناصر أمن، إلى جانب عدد من الجرحى، وتضرر مبانٍ رسمية، وذلك في 15 مدينة شهدت احتجاجات متفاوتة الحده تركز أغلبها غربي البلاد.

وشهد اليوم السادس من الاحتجاجات منعطفاً مهماً، تمثل في تدخل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على خط الاحتجاجات بشكل مباشر، بتدوينة له على منصته الإلكترونية "تروث سوشيال" يقول فيها: "إذا أطلقت إيران النار وقتلت بعنف متظاهرين سلميين، وهو ما اعتادت عليه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستأتي لإنقاذهم، نحن في حالة تأهب قصوي وجاهزون للتحرك"، وهو ما دعا المسئولين الإيرانيين للرد على التهديد الأمريكي فور كتابته، واستخدامه داخلياً في سردية النظام التقليدية حول ضلوع الغرب وإسرائيل في التآمر على استقرار الداخل الإيراني.

وعلى الرغم مما أبداه الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان من تفهم حيال الاحتجاجات فور اندلاعها، بتأكيده على أنه لا يمكن إرجاع أسباب الاحتجاجات في مجملها إلى الخارج، وأن الإخفاق في إدارة بعض الملفات يعد سبباً فيها، وإشارته إلى إصدار تعليمات لوزير الداخلية بالاستماع إلى المطالب المشروعة للمتظاهرين من خلال الحوار مع ممثليهم، فإن تحول المظاهرات للعنف، يؤكد على فرضية مفادها انفصال السلطات الأمنية في إيران عن نسق تغيرات المجتمع الإيراني، وأنها لا تجيد قراءة مشهد موجات الاحتجاجات التي اتسمت بالاستمرارية والتنوع الجغرافي والاجتماعي، واختلاف الشرارات المسببة لاندلاعها، بينما كان القاسم المشترك بينها يتمثل في كونها تعبيراً عن تحول عميق في العلاقة بين الدولة والمجتمع.

إذ لم تعد الاحتجاجات الإيرانية قابلة للفهم ضمن الأطر التقليدية التي تربط الحراك الاجتماعي بمطالب اقتصادية مباشرة أو رفض لتشريعات وسياسات قمعية يمارسها النظام. فرغم أن الضغوط الاقتصادية والعقوبات الدولية تشكل خلفية مهمة لمجمل أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لا تفسر وحدها

الطبيعة المتكررة للاحتجاجات، واتساعها الجغرافي، وغياب قياداتها الواضحة، بل واستمرارها رغم موجات القمع الذي تمارسه السلطات الأمنية. كل هذا يشير إلى تحول عميق في العلاقة بين النظام والمجتمع.

من هذا المنطلق، تحاول الدراسة إلى جانب تفكيك أسباب الاحتجاجات الحالية، وتداعياتها وتأثيرها المحتمل، تناول أزمة الفجوة المتزايدة بين مجتمع يتحرك بسرعة كبيرة على مستوى القيم وأنماط الحياة والتنظيم الاجتماعي، ونظام ما زال يعتمد على أدوات ضبط صممت لسياق ثوري تعبوي مختلف. تم التعبير عن هذه الفجوة باحتجاجات مستمرة منذ سنوات، كنتيجة تراكمية لمسار طويل من تآكل فكرة امتثال الشارع للنظام، سبق لحظة النزول إلى الشارع بسنوات عديدة.

أولاً: السياق الاقتصادي والسياسي للاحتجاجات

تمثل هذه الاحتجاجات نقطة فارقة في سياق التفاعل بين الداخل الإيراني والبيئة الإقليمية والدولية المحيطة، ليس فقط بسبب توقيتها، بل بسبب الإطار الأمني والسياسي غير المسبوق الذي اندلعت في ظله. وفي هذا السياق، لم تعد الاحتجاجات تُقاس فقط بحجمها أو امتدادها الجغرافي، بل بكيفية إدراك السلطة لها، وبالسرعة التي جرى بها تدويلها سياسياً وإعلامياً، وهو ما أسهم في إعادة تشكيل رد فعل النظام من حيث سرعة الاعتراف بالاحتجاجات، مقارنة بالموجات الاحتجاجية السابقة.

-1الأزمة الاقتصادية عامل مُفجِّر للاحتجاجات :كان للعامل الاقتصادي حضور كبير في احتجاجات الشارع الإيراني خلال السنوات الماضية، غير أن الاحتجاجات الحالية قد اتسمت بانخراط طبقة التجار ورجال الأعمال فيها، بل وبدأها هؤلاء من خلال تظاهرات متفرقة لهم في المراكز والشوارع التجارية في العاصمة طهران، بحسب ما نشرته وكالة "فارس" الإيرانية، من أن مركز "شهتشار" للتسوق، وشارع "لاله زار" بطهران -الذي يوصف بأنه شانزليزيه إيران- قد شهدا احتجاجات لتجار ورجال أعمال على التقلبات الحادة في سعر الصرف وتأثيرها على أسعار الجملة والتجزئة، على خلفية الانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية،

بعد تجاوز سعر الدولار حاجز 1.4 مليون ريال، أي حوالى 140 ألف تومان، والذي استقال عقب حدوثه محافظ البنك المركزي محمد رضا فرزين[1].

يأتي ذلك الاحتجاج على ارتفاع الأسعار، وصعود معدلات التضخم لمستويات غير مسبوقة - بلغت وفق مركز الإحصاء الإيراني في ديسمبر الماضي 2024، نحو 52% - بالتزامن مع تسليم الرئيس الإيراني، يوم الأحد 28 ديسمبر 2025، مشروع موازنة عام 1405 - التي تبدأ في 21 مارس 2026- إلى البرلمان الإيراني؛ والتي علّق عليها المراقبون بأن نمط إنفاقها لم يتغير، ولم يراعي الظرف الاقتصادي الحرج للبلاد، إذ حافظت بنود الموازنة على الدعم المالى للمؤسسات والهيئات والجامعات ذات الطبيعة الأيديولوجية المحسوبة على النظام، والخاضع أغلبها لإشراف المرشد على خامنئي[2].

وقد أظهرت الاحتجاجات منذ بدايتها سخطاً اجتماعياً مرتبطاً بتوزيع الموارد في البلاد، وهيمنة المؤسسات شبه الحكومية المرتبطة بالحرس الثوري على قطاعات اقتصادية واسعة، وحصول المؤسسات الموالية للمرشد على جزء كبير من موازنة الدولة، فضلاً عن الاعتراض على سياسة الإنفاق الخارجي الذي يستمر فيه النظام، فظهرت شعارات مثل "لا غزة ولا لبنان روحي فداء إيران"، "التاجر يموت ولا يقبل الذل".

فيما يشير التعبير السريع لفئة البازار عن احتجاجها على سعر صرف العملة الوطنية، إلى وصول الوضع الاقتصادي إلى مرحلة حرجة، مع الزيادات الكبيرة في أسعار الغذاء والدواء والطاقة، وارتفاع معدلات البطالة، وعزوف شرائح كبيرة من المجتمع عن الشراء، بسبب تآكل قيمة المرتبات والمدخرات، ما يفسر انتقال الاحتجاجات السريع إلى داخل الجامعات، التي كانت عادة ما تطالب احتجاجاتها بمستويات حرية أكبر، أو رفض لممارسات قمعية ما، أو حتى مطالب فئوية بتحسين مرتبات المحاضرين الجامعيين، إذ شهدت جامعات: بهشتي، خواجه نصير، شريف، أمير كبير، جامعة العلوم والثقافة، جامعة العلوم والتكنولوجيا في

طهران، إلى جانب جامعة التكنولوجيا في أصفهان، احتجاجات طلابية على الغلاء والأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد[3].

2- انسداد الأفق السياسي وازدواجية الخطاب :أدى تراجع التيار الإصلاحي عن المشهد السياسي، وهندسة الانتخابات من قبل مؤسسات الدولة المعنية إلى ضعف المشاركة السياسية من جانب المواطنين في الاستحقاقات الانتخابية المتعاقبة، ليشير ذلك في مجمله إلى وجود قناعة بأن آليات التغيير من داخل النظام قد باتت معدومة، وأن استخدام الاحتجاج المستمر كوسيلة للتعبير يدل على محاولات مغالبة هذا الانسداد السياسي، من خلال احتجاجات متتالية بلا قيادة، باعتبارها الأداة الوحيدة المتاحة للتعبير عن الرفض للواقع السياسي في البلاد[4].

ورغم أن الرئيس بزشكيان قد أبدى تفهماً في بداية الاحتجاجات، موضحاً في منشور له على موقع "إكس"، أن "معيشة الشعب هي شاغلي اليومي. ولدينا إجراءات أساسية على جدول الأعمال لإصلاح النظام النقدي والمصرفي والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وقد وجَّهتُ وزير الداخلية بالاستماع إلى مطالبهم المشروعة من خلال الحوار مع ممثلي المتظاهرين، حتى تتمكن الحكومة من التصرف بمسئولية وبكل ما أوتيت من قوة لحل المشاكل"، فإن تصريحات مسئولين إيرانيين آخرين قد أعطت إشارات عكسية باستمرار التعامل التقليدي مع الاحتجاجات في إيران، وهو ما حدث بالفعل في أغلب مدن البلاد التي شهدت احتجاجاتها عنفاً من قبل سلطات الأمن تجاه المتظاهرين، وإسقاط ضحايا منهم، فعلى سبيل المثال أكد المدعي العام الإيراني محمد كاظم موحدي آزاد، أنه "سيكون هناك رد قضائي حاسم على المظاهرات حال تحولها إلى أداة لزعزعة الاستقرار، وتدمير أملاك عامة، أو تنفيذ سيناريوهات أُعدت في الخارج"[5].

هذه الازدواجية في التناول تعطي إشارات متضادة للشارع الإيراني، وتفقده الثقة في إمكانية التغيير أو الإصلاح، وتظهر الرئيس الإيراني وكأنه يغرد خارج سرب النظام منفرداً، وأنه غير قادر على توجيه أجهزته الأمنية لتنفيذ تطلعاته في سبيل حل الأزمة.

ويأتي ذلك كاستمرار لحالة عدم ثقة مستمرة في النظام عبرت عنها سابقاً عدة استطلاعات للرأي، التي أشارت إلى تزايد مستويات الاستياء في الشارع الإيراني، حيث أوضحت نتائج مسح أجرته مؤسسة "GAMAAN" في يونيو 2024 على 77,216 مبحوثاً داخل إيران، حول موقف الإيرانيين من النظام السياسي، أن نحو 70٪ من الإيرانيين يعارضون استمرار "الجمهورية الإسلامية" كنظام سياسي، وأن دعم مبادئ الثورة الإسلامية قد تراجع من 18٪ في 2022 إلى 11٪ في 2024، وأن أغلبية كبيرة بنسبة (89٪) ترغب في نظام ديمقراطي، وهو ما يعكس انخفاض مؤشرات الثقة في النظام، وعدم صلاحيته لتحقيق أي تغيير مرجو لدي الشارع[6].

وفي استطلاع آخر للمؤسسة نفسها أجرى في فبراير 2024، حول مواقف الإيرانيين تجاه الانتخابات والسياسة العامة، أوضح المبحوثون عند سؤالهم: أي فعل يعتبر أكثر تأثيراً في التغيير؟، أن 33.3% من المشاركين يرون أن الاحتجاجات الأكثر تأثيراً، في مقابل 13.2% يرون أن المشاركة في الانتخابات أكثر تأثيراً، فيما يرى 2.6% أن كلاهما معاً هو الأكثر فاعلية، بينما يعتقد 33.2% أن لا شيء من هذه الخيارات فعال في التغيير، و17.8% لا يملكون رأياً محدداً[7].

-3تدويل سريع للأزمة :تعد هذه الاحتجاجات أول موجة احتجاجية بعد المواجهات العسكرية الإسرائيلية-الإيرانية، وهو ما يتوازى مع الضغوط الخارجية والداخلية والمستويات المرتفعة من انعدام الثقة الأمنية التي ربما لم يختبرها النظام من قبل، بسبب ما تعرض له من اختراقات أمنية واستخباراتية من جانب إسرائيل أدت إلى تكبده خسائر كبيرة في صفوف قادته العسكريين، وعلمائه النوويين خلال هذه الهجمات.

فيما تأتي هذه الاحتجاجات في وقت تتعالى فيه الدعوات بالخارج لتشجيع الشارع الإيراني على الخروج على النظام، تلك الدعوات التي يوظفها دائماً النظام لصالح فكرة استهدافه من الخارج، إذ سرعان ما أكدت وسائل الإعلام الحكومية أن هذه الاحتجاجات تهدف إلى تمهيد الطريق لهجوم إسرائيلي جديد، وأنها امتداد للتهديد الخارجي، الذي اختبرته منتصف العام الماضي 2025 بشكل مباشر.

وبالفعل، فقد أعطى المسئولون السياسيون في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل سريعاً الفرصة كاملة للنظام الإيراني لاستخدام وترديد السردية نفسها، حينما أشار الرئيس ترامب، منذ اليوم الأول للاحتجاجات خلال لقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إلى أن "النظام الإيراني يملك سجلاً في الاستخدام السريع للعنف في مواجهة الاحتجاجات الشعبية"، قبل أن يصرح في تدوينته على منصة "تروث سوشيال" بشكل مباشر بأن "الولايات المتحدة ستتدخل حال قام النظام بمهاجمة المتظاهرين السلميين لحمايتهم"، بينما في الاحتجاجات السابقة، كان الغرب غالباً ما يتبع نهجاً أكثر حذراً تجاه الأوضاع الداخلية في إيران حتى يتبين مدى اتساع الاحتجاجات واستمراريتها وأهمية مطالبها، ومن ثم إعلان موقف بشأنها، أو الامتناع عن ذلك.

بدورهم، اهتم المسئولون الإيرانيون بالرد الفوري على تدوينة الرئيس الأمريكي، حيث حذّر على شمخاني مستشار المرشد الأعلى على خامنئي، من أن "أي يد تدخلية تقترب من أمن إيران سيتم قطعها"، مضيفاً: "شعب إيران يعرف جيداً تجربة الإنقاذ الأمريكي من العراق وأفغانستان وحتى غزة". بينما اعتبر أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني على لاريجاني، موقف الرئيس ترامب من الاحتجاجات في إيران بمثابة تدخل أمريكي مباشر في هذه الاحتجاجات، قائلاً من خلال تدوينه له على منصة "إكس": "نميز بين موقف التجار المحتجين وأعمال العناصر المخربة، وعلى ترامب أن يدرك أن تدخل الولايات المتحدة في هذا

الشأن الداخلي سيؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة، بأكملها وتدمير مصالح أمريكا"، مضيفاً: "على شعب الولايات المتحدة أن يعرف أن ترامب بدأ المغامرة، ويجب أن يعتني بجنوده"[8].

ثانياً: الاحتجاجات كنمط لتحول علاقة المجتمع بالسلطة

كما سبق الإشارة، لم يعد فهم احتجاج الشارع الإيراني المستمر منذ سنوات مقتصراً على أسباب اندلاعها، بل في السياق الذي بدأت فيه، والتغيرات التي يشهدها المجتمع. إذ يشهد المجتمع تحولات ديموجرافية وثقافية عدة يمكن من خلالها فهم استمرار الاحتجاجات وتواليها كوسيلة وحيدة للتعبير عن الرفض، في ظل واقع سياسي تغيب فيه فاعليه المعارضة، والأحزاب السياسية، وحرية وسائل الإعلام على اختلافها. ومن أهم هذه التطورات ما يلي:

-1تخلي البازار عن دوره التقليدي :مثّل البازار أحد الأعمدة التاريخية للاستقرار في إيران، ليس فقط بوصفه فاعلاً اقتصادياً، بل كشبكة اجتماعية وسياسية لعبت دوراً محورياً في دعم الثورة الإسلامية، وإعادة إنتاج التوازن بين الدولة والمجتمع. كما ارتبط البازار تقليدياً بتحالف ضمني مع المؤسسة الدينية.

فيما تشير التجارب التاريخية إلى أن مشاركة البازار غالباً ما كانت تسبق تحولات سياسية كبرى. ففي الثورة الدستورية، ساهم البازار في تمويل وتنظيم الحركة، ما مكنها من الصمود. وفي عام 1979، لعب دوراً مهماً في دعم الإضرابات العامة، ما عجّل بنجاح الثورة الإسلامية. ورغم أن هذه المشاركات تظهر أن البازار لا يصنع التغيير بمفرده، فإنه يشكل محدداً مهماً في هذا التغيير، كما تشير عادة هذه المشاركة إلى وصول الأزمة إلى مرحلة يصعب احتواؤها بوسائل تقليدية دون حلول حقيقية.

ويحمل انخراط البازار في الاحتجاجات الراهنة سواء عبر الإضراب أو إغلاق الأنشطة التجارية دلالات نوعية لا تشير فقط إلى تخلي البازار عن دوره التقليدي السابق، بل تشير أيضاً إلى انتقال الأزمات التي يعاني

منها الشارع الإيراني من المجال الاجتماعي الهامشي إلى قلب البنية الاقتصادية – الاجتماعية التي طالما شكلت قاعدة دعم للنظام. ويفهم هذا التحول في ضوء الضغوط الاقتصادية المتراكمة، وتآكل القدرة على التكيف مع العقوبات، وتراجع ثقة التجار في قدرة الدولة على حماية مصالحهم في الحاضر والمستقبل القريب، في ظل تأزم علاقات النظام مع الغرب بشأن الملف النووي، ودخول العقوبات المفروضة عليها منعطفاً أشد خطورة بعودة "آلية الزناد"[9].

وتتمثل تداعيات هذا الانخراط للبازار في العمل الاحتجاجي حالياً، فيما يلي:

أ-التأثير المباشر على الاقتصاد اليومي: يؤدي إغلاق البازار أو تعطيل نشاطه فوراً إلى شلل في حركة السلع والخدمات، ما يجعل آثار الاحتجاج ملموسة في الحياة اليومية للمواطنين، ويُسرِّع انتقال الاستياء الاجتماعي من فئات محدودة إلى قطاعات أوسع من المجتمع، وهو ما أدركه النظام مبكراً، وحاول الرئيس الإيراني احتوائه من خلال خطابه المتعاطف مع المتظاهرين، وتأكيده على تفهم مطالبهم.

ب- تصدّع التحالف الاجتماعي التقليدي للنظام: قام النظام الإيراني بعد الثورة على تحالف ضمني مع البازار، منح الطرفين خلال هذا التحالف مكاسب متبادلة. فيما يشير انخراط البازار في الاحتجاجات حالياً إلى تآكل هذا التحالف، بما يحمله ذلك من مؤشرات على ضعف القاعدة الاجتماعية التقليدية للنظام.

ج- توحيد الطبقات الاجتماعية: يمنح انخراط البازار الاحتجاج طابعاً من التنظيم وجدية المطالب، وهو ما حدث بالفعل خلال الأيام الأولى من الاحتجاجات التي اتسمت بتظاهر فئة رجال الأعمال والتجار في الشوارع التجارية في العاصمة الإيرانية، قبل أن تشمل مدناً وفئات أخرى من المجتمع، والتي سارعت إلى المشاركة بعد انجذاب شرائح مترددة من الطبقة الوسطى، كما خلق احتجاج البازار جسراً بين الفئات الدنيا والمتوسطة، الأمر الذي يزيد من فرص استمرارية هذه الاحتجاجات أو تكررها.

2 - صعود أجيال جديدة من الشباب: لم تعش الأجيال الشابة الحالية في إيران تجربة الثورة الإسلامية عام 1979، ولا الحرب العراقية-الإيرانية، ولا لحظات التأسيس الرمزي التي يستند إليها النظام في بناء شرعيته السياسية والأخلاقية. وبناءً على ذلك، لا تنظر هذه الأجيال إلى الدولة باعتبارها مشروع رسالة أو كياناً ثورياً يحمل بعداً أيديولوجياً جامعاً، بل تتعامل معها بوصفها جهازاً إدارياً سياسياً تقاس شرعيته بقدرته على توفير الاستقرار الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، وجودة الحياة.

ويعني هذا التحول أن السرديات التعبوية التي شكلت أحد أعمدة تماسك الدولة لعقود، باتت أقل قدرة على إنتاج الولاء أو تبرير القيود، خاصة في ظل تدهور المؤشرات المعيشية وتراجع الثقة في فعالية مؤسسات الحكم.

ومع التسليم بأن غياب الذاكرة التأسيسية لدى هذه الأجيال لا يعني بالضرورة تبني موقف عدائي من النظام، لكنه يعكس في الوقت نفسه افتقاد الرابط العاطفي والقيمي الذي سمح للأجيال السابقة بقبول التضحيات والقيود السياسية والاجتماعية باعتبارها جزءاً من مشروع جمعي. ففي ظل هذا الغياب، لم تعد مفاهيم مثل "الصبر الثوري" أو "المقاومة" أو "التهديد الخارجي" قادرة على لعب الدور نفسه في ضبط السلوك الاجتماعي، أو في تفسير الإخفاقات الاقتصادية المتراكمة، وهو ما خلق فجوة إدراكية متزايدة بين خطاب السلطة وتجربة الشباب اليومية.

وقد أفرز هذا التحول ما يمكن تسميته بسياسات نمط الحياة، حيث تحولت قضايا تبدو في ظاهرها شخصية – مثل الحجاب، وأنماط الملبس، والموسيقى، واستخدام الفضاء العام، والعلاقات الاجتماعية، والتفاعل مع المنصات الرقمية – إلى خيارات فردية تحمل دلالات سياسية ضمنية، حتى في غياب خطاب احتجاجي مباشر.

وبهذا المعنى، لم يعد الصراع بين الدولة والمجتمع مقتصراً على المطالب الاقتصادية أو السياسية التقليدية، بل امتد إلى المجال الثقافي اليومي، حيث بات الامتثال لتشريعات النظام الأخلاقية محل احتكاك دائم مع ممارسات الحياة اليومية لجيل يرى في هذه التشريعات تدخلاً مباشراً وقسرياً في الحريات الخاصة، لا تعبيراً عن نظام عام يريد النظام فرضه.

وفي هذا السياق، يواجه النظام الإيراني مجتمعاً شاباً لم يعد يتفاعل مع الخطاب التعبوي التقليدي، بل ينظر إليه بوصفه منفصلاً عن واقعه، وغير قادر على تفسير تطلعاته أو تمثيل هويته المتغيرة. كما لم تعد أدوات الضبط الأخلاقي، سواء عبر القوانين أو الممارسات القمعية، تنتج الامتثال الذي كانت تحققه سابقاً، بل أصبحت في كثير من الأحيان مُحفِّزاً إضافياً للاحتكاك والرفض الصامت أو العلني. وبناءً على ذلك، يمكن فهم الطابع المتكرر للاحتجاجات في إيران، وانتقالها السريع بين القضايا الاقتصادية والثقافية والسياسية، بوصفه انعكاساً لتحول عميق في علاقة جيل كامل بالدولة[10].

3-إخفاق أدوات الضبط الناعمة والخشنة للنظام: اعتمدت الدولة الإيرانية تاريخياً على مزيج من أدوات الضبط الناعمة، مثل الخطاب الديني التعبوي، وشبكة المؤسسات الوسيطة المرتبطة بالدولة والمجتمع، والشرعية الثورية المستندة إلى سرديات التأسيس والمقاومة، إلى جانب آليات الضبط الخشن المتمثلة في الأجهزة الأمنية، وسلطة القضاء، والمنظومة التشريعية. وقد مكّن هذا التداخل بين هذه الأدوات النظام، لفترات طويلة، من إدارة التوترات الاجتماعية واحتواء الاحتجاجات، عبر إنتاج قدر من الامتثال الطوعي أو شبه الطوعي، دون اللجوء الدائم إلى القمع المباشر المبالغ فيه. غير أن المرحلة الراهنة تكشف عن تراجع واضح في فاعلية أدوات الضبط الناعمة، مقابل تصاعد غير مسبوق في الاعتماد على المقاربات الأمنية، وتغوّل المؤسسات الأمنية والقضائية والتشريعية في إدارة المجال العام.

ويعود تآكل فعالية الأدوات الناعمة إلى جملة من العوامل في مقدمتها فقدان الخطاب الديني الثوري قدرته على التعبئة والإقناع لدى قطاعات واسعة من المجتمع، لا سيما الأجيال الشابة -كما سبق الإشارة. كما أسهم تسييس المؤسسات الدينية والوسيطة مثل الجامعات، وربطها بأجهزة النظام ومكتب المرشد الأعلى، في إضعاف مصداقيتها، وتحويلها في نظر الشارع من قنوات تمثيل اجتماعي إلى أدوات ضبط رسمي، ما أفقدها القدرة على لعب دور الوساطة أو التهدئة في لحظات التوتر.

في المقابل، أدى هذا التراجع إلى توسع الاعتماد على أدوات الضبط الخشن، عبر تشديد الإجراءات الأمنية، وتسريع التدخل القضائي، وتكثيف الأطر التشريعية المقيدة للحريات، بما يحول إدارة الاحتجاج من مسألة سياسية اجتماعية إلى قضية أمن قومي.

وعلى الرغم من أن هذا النهج قد يحقق قدراً من الضبط الآني للمشهد، ويحد من اتساع الاحتجاجات في المدى القصير، إلا أنه ينطوي على تداعيات عكسية على المدى المتوسط، إذ يرفع كلفة الإدارة الأمنية، ويعمق فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع، ويكرس منطق المواجهة بدل الاحتواء. كما أن الإفراط في استخدام القمع يعزز منطق "الأمننة" ويجعل أي تعبير اجتماعي، مهما كان محدوداً، عرضة للتأويل بوصفه تهديداً للاستقرار.

كما يعكس هذا التحول، في جوهره، فقدان مؤسسات الدولة قدرتها التقليدية على التوسط بين السلطة والمجتمع، حيث لم تعد الجامعات، أو النقابات المهنية، أو بعض المؤسسات الدينية، قادرة على امتصاص الغضب الاجتماعي أو إعادة إنتاج الامتثال المطلوب من الشارع. بل إن هذه المؤسسات نفسها باتت في كثير من الأحيان ساحة للاحتجاج، بدلاً من أن تكون أداة للحل. ونتيجة لذلك، لم يعد هناك مجال واسع للتنفيس المؤسسي أو التعبير المنظم، ما يدفع المحتجين إلى الخروج المباشر إلى الشارع باعتباره المساحة الوحيدة المتبقية للتعبير عن الرفض.

وعليه، فإن الاحتجاجات في إيران لا يمكن فهمها فقط بوصفها رد فعل مباشراً على القمع أو الضغوط الاقتصادية، بل بوصفها نتاجاً لتراكم طويل من إخفاقات الاحتواء السياسي والاجتماعي، وفشل أدوات الضبط الناعمة في أداء وظيفتها، بما يجعل الشارع ليس سبب الأزمة، بل أحد أعراضها الأكثر وضوحاً، ودلالة على أزمة أعمق في نمط إدارة النظام لعلاقته بالمجتمع[11].

ثالثاً: مستقبل التفاعل بين النظام والمجتمع في ظل تصاعد التهديد الخارجي

دخل مستوى التفاعل بين الدولة الإيرانية والمجتمع مرحلة بالغة الأهمية، تتقاطع فيها أزمتان متزامنتان: أزمة داخلية تتعلق بتآكل أدوات الضبط والشرعية، وأزمة خارجية تتمثل في تصاعد التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية، لا سيما بعد المواجهات المباشرة الأخيرة مع إسرائيل والولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، يميل النظام إلى قراءة الاحتجاجات بوصفها جزءاً من بيئة تهديد مركبة، تتداخل فيها الضغوط الاقتصادية مع محاولات الاختراق الخارجي والحرب النفسية والإعلامية. وتؤدي هذه القراءة إلى تعزيز منطق الأمننة، حيث تدار المطالب الاجتماعية والسياسية من زاوية أمنية بالأساس، وتختزل في بعدها التهديدي بدلاً من التعامل معها كإشارات إنذار اجتماعي.

ورغم أن هذا النهج يمنح الدولة قدرة أكبر على الضبط السريع ومنع الانفلات، إلا أنه يعيد إنتاج حلقة مفرغة من القمع والاحتجاج، ويضعف فرص بناء تفاعل مستقر طويل الأمد مع المجتمع. في المقابل، لا يتعامل المجتمع – أو على الأقل قطاعات مؤثرة منه – مع التهديد الخارجي بوصفه مبرراً لتجميد الخلافات الداخلية، بل على العكس، يرى كثيرون أن تصاعد المخاطر الإقليمية يفترض أن يسهم في تحسين أداء الدولة، وتعزيز كفاءة إدارة الملف الاقتصادي، وتخفيف الضغوط الاجتماعية، بدلاً من زياداتها، ومن هنا تنشأ فجوة بين النظام والمجتمع، فبينما ترى السلطة أن تشديد القبضة الداخلية ضرورة أمنية، يراها المجتمع دليلاً على عجز النظام عن إدارة الأزمات.

وفي هذا السياق، يعتمد مستقبل العلاقة بين النظام والمجتمع، ومن ثم مستقبل استمراره في السلطة على مدى تغيير إدراكه ومن ثم ممارساته في ظل الظروف الراهنة، والتي تتمثل في:

1- تأثير التهديد الخارجي على إعادة ترتيب أولويات النظام: ينعكس إدراك النظام الإيراني لوجود تهديدات خارجية، على ممارساته وسياسته داخلياً، بحيث يتقدم لدى النظام البعد الأمني والعسكري، على حساب الملفات الاجتماعية والاقتصادية، بدلاً من أن يعمل على تحصين الداخل، ويترتب على ذلك توجيه الموارد، والاهتمام السياسي، وحتى الخطاب العام، نحو سياسة "إدارة المخاطر" بدل "إدارة التنمية". فتميل مؤسسات الدولة، إلى تبسيط المشكلات الاجتماعية وردها إلى أسباب أمنية أو مؤامرات من الخارج، وهو ما يحد من فرص معالجة الأزمات.

وفي هذا السياق، يصبح المجتمع أقل حضوراً بوصفه شريكاً في الاستقرار، وأكثر حضوراً بوصفه مجالاً يجب ضبط ممارساته ومراقبته، وهو ما يتطلب تغييراً من شأنه تحويل الداخل إلى مجال آمن يمكن الاستناد إليه وقت الأزمات. ففي هذا الإطار، يمكن أن يواجه النظام الإيراني خلال المرحلة المقبلة خطر تداعيات ليس فقط استمرار وتزايد الاحتجاجات، بل تداعيات الميل المتزايد لاختزال أزمات المجتمع والتعبير عنها من قبل الشارع في بعدها الأمني فقط. فكلما جرى التعامل مع التوتر الاجتماعي بوصفه تهديداً خارجياً مُقنَّعاً، تضاءلت فرص تفكيكه اجتماعياً، وازدادت احتمالات تراكمه في أشكال غير متوقعة من الاضطرابات.

-2مدى تحول المجتمع من المطالبة بالإصلاح إلى التكيّف مع الأزمات :في مقابل سياسات النظام الإيراني داخلياً، يجد المجتمع الإيراني نفسه في ظل هذا المناخ أمام خيارين أساسيين: إما الدخول في مواجهة مباشرة ومفتوحة مع النظام، وهو خيار محفوف بالمخاطر ويتطلب قدرة تنظيمية عالية، أو اتباع سياسة التكيف الاجتماعي، التي تبدو أكثر واقعية وملاءمة للظروف الراهنة. ومع إدراك محدودية فرص الإصلاح السريع وتراجع الثقة في القنوات الرسمية التقليدية، تميل قطاعات واسعة من المجتمع إلى إعادة تنظيم حياتها اليومية

بطرق تتجاوز الدولة، عبر محاولة التحايل على القيود التي يفرضها عليها النظام، سواء من خلال الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، أو عن طريق الاعتماد على الفضاء الرقمي للتواصل والمبادرة، أو تبني أنماط جديدة من التضامن الاجتماعي والأسري.

ورغم أن هذا التكيف قد يبدو سلوكاً سلبياً من منظور السياسة التقليدية، إلا أنه يحمل بعداً استراتيجياً؛ فهو يعكس انسحاباً تدريجياً من العلاقة الولائية مع الدولة، وهو انسحاب يضعف قدرة النظام على التعبئة السياسية والاجتماعية عند الحاجة، ويحد من قوته الرمزية في اللحظات الحرجة. ومع مرور الوقت، قد يجد النظام صعوبة في استدعاء مشاهد التضامن الشعبي التي اعتاد عليه في أزمات سابقة، كما حدث خلال مواجهاته الأخيرة مع إسرائيل، حيث يبدو حالياً الحشد الشعبي أقل التزاماً وأكثر تردداً نحو الاستجابة لخطاب النظام بفعل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة على المواطنين[12].

في النهاية، يمكن القول إن النظام الإيراني حالياً مازال قادراً على الصمود وإدارة المجال العام واحتواء التهديدات المباشرة بنهج أمني، إلا أنه في الوقت نفسه يعاني هشاشة متنامية في علاقته بالمجتمع، تتراكم ببطء، وهذا التناقض لا يعني بالضرورة انهياراً وشيكاً للنظام، بقدر ما يشير إلى تحول في طبيعة التحدي الذي يواجهه من تهديدات يمكن احتواؤها أمنياً، إلى اختلالات هيكلية طويلة الأمد تطال قاعدته الشرعية ومن ثم قدرته على الحشد والتعبئة. وبالتالي، فإن مستقبل النظام سيتحدد وفق كيفية إدارته لهذا التوازن بين القوة المؤسسية والانسحاب المجتمعي.

- **»مجلس ترامب» .. أي مستقبل ينتظره؟! - عبد الله السناوي – جريدة الايام**

دهمت التحديات الصعبة «مجلس السلام»، أو بالأحرى «مجلس ترامب»، في لحظة التوقيع على وثيقته التأسيسية.

فكرته تتمحور حول شخصية ورؤى وتصورات، أو نزوات وأهواء الرئيس الأميركى؛ فهو وحده الذي يقترح ويوجه، ويملك حق التعيين والعزل في مؤسساته المفترضة.

يعرف «مجلس السلام» نفسه بأنه: «هيئة دولية يترأسها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وهو يعنى بإعادة إعمار غزة وتعزيز السلام الدائم في مناطق النزاع.«

صلاحياته تجاوزت فكرته الرئيسة، قبل أن تُختبر في غزة المحاصرة والجائعة، أو أن تؤكد قدرتها على مواجهة تعقيدات الصراع العربي الإسرائيلي، التي يصعب حلها بقفزات في الهواء تضفي عليها صفات العظمة المسبقة، أو القدرة على حل الأزمات التي فشلت فيها الأمم المتحدة، لمجرد أن ترامب يترأسها!

في نقده المتواصل للمنظمة الدولية نعتها بأنها «منظمة بيروقراطية»، لم تفعل شيئاً مما استطاع هو أن ينجزه «في سنته الأولى من رئاسته الثانية!». لم يطرح على نفسه هذا السؤال: لماذا فشلت المنظمة الدولية؟ وما مسؤولية الولايات المتحدة عن هذا الفشل؟

على مدى عقود عطّلت واشنطن بحق النقض استصدار أي قرار أممى إذا ما تصادم مع مصالحها وانحيازاتها، بصرف النظر عن طبيعة القضية، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة.

كانت القضية الفلسطينية الضحية الأولى للسياسات الأميركية، لكنها لم تكن الوحيدة.

تأسست فكرة «مجلس السلام» على نوع من القفز إلى المجهول، تعويلاً على الأهواء، وفي غياب شبه مطلق لأي احترام للقانون الدولي.

الأفدح أن الحلفاء الكبار التقليديين للولايات المتحدة في الغرب تحفظوا على الفكرة كلها، أو رفضوها علناً

على خلفية أزمة ««جزيرة غرينلاند» الدنماركية.

يشترط أي بديل للأمم المتحدة، المتهاوية فعلاً، إجماعاً دولياً واسعاً، أو أغلبية مؤثرة ووازنة، وهو ما غاب بفداحة عن الاجتماع التأسيسى، وعدَّ بذاته نوعاً من الإخفاق المبكر.

في المشهد الافتتاحي تبدت أزمتان كبيرتان كاختبارين حاسمين لـ«مجلس ترامب.«

الأزمة الأولى، الحرب على غزة، التي استدعت الفكرة نفسها، قبل أن يضعها الرئيس الأميركي على محك نظام دولي جديد تتحكم فيه الإرادة المنفردة للقوة الأميركية العظمى.

في نص الوثيقة التأسيسية غاب أي ذكر للقضية الفلسطينية، ولم تجرِ أي إشارة إلى غزة، أو إلى أي دور محتمل للسلطة في رام الله.

في مداخلة غير مكتوبة أشار ترامب عابراً إلى ساحل غزة الساحر.

لم تكن تلك زلة لسان بقدر ما كانت تعبيراً عما ينتويه فعلاً، متذرعاً هذه المرة باسم «مجلس السلام!«

هذه عودة مضمرة، لكنها واضحة، إلى مشروع «ريفييرا غزة»، الذي استدعى، عندما طُرح للمرة الأولى، غضباً واسعاً خشية التهجير القسري من غزة إلى سيناء المصرية، وتفريغ القضية الفلسطينية من طبيعتها كقضية تحرر وطني.

غاب عن الوثيقة التأسيسية أي ذكر لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ولا أي استعداد للاعتراف بالدولة الفلسطينية.

بالمقابل كان حاسماً في تبني المطالب الإسرائيلية، خاصة أولوية نزع سلاح «حماس» واستعادة رفات آخر جندي إسرائيلي.

يلفت الانتباه أن قوة الاستقرار الدولية تبدو متعذرة الآن. لا أحد في العالم كله مستعد لأن يحارب «حماس» بالنيابة عن إسرائيل.

سكت ترامب تماماً عن أي إشارة للخروقات الإسرائيلية اليومية لوقف إطلاق النار في غزة، فيما توسع كلياً

في تهديد «حماس» بالسحق إذا لم تقم بنزع سلاحها من تلقاء نفسها.

وبدرجة مماثلة لوّح بسحق إيران إذا ما حاولت استعادة مشروعها النووي، لكنه أعرب في الوقت نفسه عن استعداده للتفاوض معها.

رغم ذلك كله غابت إسرائيل عن أي تمثيل في الاجتماع التأسيسي، كنوع من الضغط الإضافي قبل أن يبدأ مجلس ترامب أعماله.

وبصياغة أخرى، أرادت ضبط قواعد العمل حسب أجندة الحكومة اليمينية المتطرفة في إسرائيل.

وفق نفس الاستراتيجية اعترضت على أن يضم تشكيل المجلس تركيا وقطر، لكنها وافقت عملياً، بتفاهمات كواليس مع المبعوث الرئاسي الأميركي ستيف ويتكوف وصهر الرئيس جاريد كوشنر، سوف تتبدى في وقت تالٍ ثمناً لما تراه تنازلاً كبيراً!

هكذا عارضت إعادة فتح معبر رفح من الجانبين المصري والفلسطيني للحصول على ثمن سياسي إضافي.

أمام الابتزازات الإسرائيلية المنهجية، معضلة ترامب أنه لا يرغب في أي صدام كبير معها، ولا يريد في الوقت نفسه أن يبدو ضعيفاً.

الأزمة الثانية، مصير جزيرة غرينلاند، التي خيمت بظلالها الاستراتيجية على الاجتماع التأسيسي.

عبرت الأزمة، بحمولاتها السياسية والاستراتيجية، عن أخطر تصدع في التحالف الغربي قد يصل إلى تفكيك حلف «الناتو» والتقويض النهائي للنظام الدولي.

استبعد «ترامب» أى عمل عسكري، دون أن يتراجع عن صلب أهدافه في الاستيلاء على الجزيرة الاستراتيجية القطبية الغنية بالمعادن النفيسة.

تبدت في دافوس إشارات إلى تسوية محتملة قادها أمين عام حلف «الناتو»، دون تفويض مسبق من الدنمارك أو حكومة الجزيرة، التي أعلنت أنها لم تفوض أحداً للتحدث باسمها.

بضغوطه المخالفة للقانون الدولي وأبسط قواعد الشراكة مع الحلفاء، ربما ينجح «ترامب» في تحقيق أغلب

مطالبه بأزمة غرينلاند، غير أن شرخاً عميقاً يصعب ترميمه أصاب العلاقة بين ضفتى الأطلسى.

هكذا تبدو أطلال النظام الدولي أكثر انكشافاً واضطراباً، دون أن يكون ممكناً لما يُطلق عليه «مجلس السلام» أن يحقق أهدافه ومراميه!

- **أزمة غرينلاند وتفريغ السيادة - سام منسى – جريدة الشرق الاوسط – 2026/1/26**

سنة 2026 كانت مرشحةً لأن تكونَ سنةَ إيران بفعل اتساع الاحتجاجات وتصاعدِ الضغط الخارجي، مع أنَّ الحدث الإيراني، على أهميته يبقى حدثاً إقليمياً تطول آثاره المباشرة المنطقة. ورغم فداحةِ مأساة غزة الإنسانية، فهي تتَّجه نحو مسارات تسوية، فيما تبدو أزمة فنزويلا محصورة بإبعاد نيكولاس مادورو وتكيّف السلطة مع واشنطن وفق رغبة دونالد ترمب. التحدي الأخطر اليوم يتجاوز هذه الملفات جميعاً: غرينلاند، التي أعاد ترمب التأكيد في خطابه بدافوس رغبته في امتلاكها، محولاً إياها من مجرد جزيرة بعيدة إلى مؤشر على مسار أميركي جديد يهدد العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة وأوروبا، ويزعزع الأسس التي قام عليها النظام الدولي منذ 80 عاماً.

هل ما نشهده سياسة أميركية ثابتة أم مجرد نهج «ترمبي» ظرفي؟ كيف ينبغي للعالم، وبخاصة أوروبا، التعامل معه، كسياسة عابرة أم كتحول أميركي طويل الأمد؟ هذه المعضلة معقدة، لأنَّ أوروبا لا تستطيع بسهولة كسر علاقتها التاريخية العميقة بأميركا، في وقت تعاني أزمات متراكمة تجعلها أقل قدرة على صياغة ردّ موحد وفعال. إلى ذلك هل بمقدور ترمب مواجهة العالم بأسره من الصين وروسيا والبرازيل والهند وإيران وكندا والمكسيك، واليوم أوروبا، ناهيك عمَّا يعتري علاقته بإسرائيل من تباينات معلنة ومستترة؟

بالموازاة، الداخل الأميركي ليس خلفية ثانوية، بل يكشف أنَّ النزعة التوسعية في الخارج تترافق مع تشدّد هُويَّاتي داخلي: تشديد الهجرة، وبناء الدولة الأمنية، والتدخل في القضاء والجامعات ومكاتب المحاماة واستهداف الناشطين. أنتج هذا المسار استقطاباً داخلياً غير مسبوق، في سياق إعادة تشكيل فكرة أميركا من دولة تقود نظاماً دولياً وفق قواعد وسلم قيم، إلى دولة تتعامل مع العالم كمساحة صراع وموارد تحت شعار «الأقوى يقرر». فحين تتغير هوية الدولة داخلياً، تتغير السياسة الخارجية تلقائياً.

بات الغرب أمام سؤال مُحرِج: ما الذي يميز الدول الديمقراطية عن الأنظمة الاستبدادية والمشاريع التوسعية التي طالما أدانها؟ حين يبرر ترمب ضم غرينلاند باعتباره ضرورة أمنية، محذراً من أنَّ البديل هو استيلاء روسيا أو الصين عليها، فهو لا يطرح حجة سياسية فحسب، بل يختبر حدودَ النظام الدولي نفسه، ويضع «الناتو» أمام امتحان غير مسبوق، ويمتحن قدرة أوروبا على الدفاع عن مفهوم السيادة عندما يأتي التهديد من داخل البيت الغربي.

هنا تفرض المقارنة مع فلاديمير بوتين نفسها. فالعالم أدان روسيا لضمها القرمَ وغزوها أوكرانيا لأنَّها انتهكتِ السيادة وغيَّرت الحدود بالقوة. فإذا لوَّحت دولة ديمقراطية كبرى بضمّ أرض لا تخصّها، ولو عبر الابتزاز الاقتصادي بدل الدبابات، فبأي معيار يمكن للغرب أن يطالب العالم باحترام القانون الدولي؟ عندها لا يعود النقاش حول نيات ترمب فحسب، بل حول الفارق الأخلاقي والسياسي ومعنى الغرب نفسه. هل ما يزال الغرب يمثل منظومة تحكمها القواعد، أم أصبح نظاماً برغماتياً يبدل المعايير تبعاً للمصلحة؟ الخطر ليس في التشبيه بقدر ما هو في سقوط التفوّق القيمي الذي استند إليه الغرب لتجريم الغزو الروسي، وفي ضرب مبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة أو بالتهديد، وهو ركن تأسيسي في ميثاق الأمم المتحدة.

ضمن هذا السياق، تصبح غرينلاند أكثرَ من أزمة عابرة في العلاقات الأوروبية-الأميركية. فأوروبا، التي اعتادت النظر إلى واشنطن بوصفها مظلةً أمنية، تجد نفسَها أمام إدارة تمارس الضغط على الحلفاء لا الخصوم، وتستخدم الأدوات الاقتصادية والحمائية وسائل إكراه، من تعريفات وعقوبات وتحكم بالممرات والأسواق وسلاسل الإمداد. ترمب يعيد إنتاج إمبريالية ناعمة تفقد الدول استقلال قرارها بالتدريج تحت ضغط المصلحة والخوف، فتتراجع الشراكة لصالح منطق الصفقة: من لا يساير يُعاقب، ومن يعترض يُهدَّد. هذا ما يجعل غرينلاند أخطر من مجرد عنوان، إنَّها نموذج لكيف يمكن تفريغ السيادة من مضمونها دون إطلاق النار.

الأخطر أنَّ ذلك يحدث في لحظة هشاشة أوروبية، أزمات داخلية، وحرب أوكرانيا، وتراجع الاطمئنان إلى الضمانات الأميركية، ما يفرض على القارة التفكير في استقلال استراتيجي، لأنَّ التهديد لا يطول علاقة ثنائية فقط، بل جوهر المنظومة الأمنية الغربية نفسها، إذ يُخشى تحول «الناتو» من مظلة ردع للخصوم إلى أداة ضغط على الحلفاء.

هكذا، تحولت غرينلاند من اختبار لأوروبا، إلى معيار لشرعية الغرب. فإذا تهاوت فكرة السيادة وكانت أميركا الطرف المهدّد، فكيف سيقنع الغرب العالم بأنَّه يدافع عنها في أوكرانيا أو فلسطين أو في أي مكان آخر؟ الخطر ليس احتمال ضم غرينلاند، بل ضم مبدأ السيادة ذاته إلى قائمة المبادئ القابلة للتفاوض. وهنا

بالضبط تدفع أوروبا لامتحان وجودي، إذ لن تكون أمام أزمة مع ترمب فحسب، بل أمام لحظة تاريخية، إمَّا أن تبقى ملحقاً استراتيجياً في عالم تُدار فيه التحالفات بالضغط، أو البدء، ولو متأخرة، ببناء استقلالها كضرورة وجودية لا كتطلع نظري. ويبقى السؤال: هل ترجع أميركا إلى القواعد والقيم المؤسسة، واستيلاد رموز تاريخية مثل روزفلت وترومان وأيزنهاور وكينيدي وبوش الأب؟

- **نافذة على فكر كمال جنبلاط**

آراء ومواقف

- **الحكم المتعثر**

الحكم يتأرجح بين التردد الدائم وخبرة الخبراء ، وكأن قاعدته التردّد والإحجام عن المسؤولية أصبحت قاعدة توالي الأحكام ، وكان اللجؤ للخبراء يفيد شياً ولم نر أحداً في العالم يلجأ الى حكم الخبراء ، لأن الحكم يتطلب المسؤولية السياسية والتوجيه السياسي. وإن لم يكن لدينا خبرة سابقة وفكر سياسي وحزم قيادي ، فلا يفيدنا بشيء أن نضع الدولة في يد الخبراء الذين لا يتسطيعون بوصف تكوينهم العلمي بأن يقرروا شيئاً.

إنما يستعين رجل الدولة بالخبراء عندما يكون له من علمه وخبرته ومثله العليا الإجتماعية والسياسية مبادىء عامة يريد تطبيقها ، فيلجأ الى التقني الخبير لمناقشة التفاصيل ، وليخطط ، على ضوء التفصيل التقني لمبادرة التنفيذ ، من آخرعقبة تجعل هذا التطبيق غير كامل.

الحكم السياسي يتطلب السرعة والحزم ومبادرة الإدارة مسؤولية والجرأة في الإختيار ، وكل هذه الأمور لا تتوفر في الخبراء. وما هكذا شاء الذي اختيرلمركز القيادة. ان القيادة السياسية والإجتماعية شرف للرجال ومتعة عقل وفعل بطوله فلا يجوز أن ننزلها الى مستوى من التقنية الفكرية لأن في ذلك تنازلاً عن السلطة وتهرباً من تحمل المسؤولية.

(المرجع : من مقال له نشرته جريدة الأنباء في 1966/12/31)

- **في وجه العاصفة**

يجب أن يتنبّه اللبنانيون الى الأخطاء الداخلية والخارجية التي لا تزال تعصف بلبنان اكثر من أي وقت آخر . فالمشاريع الإقليمية المتناقضة تطرق الأبواب ، ومشاريع عودة النفوذ الأجنبي تهيئاً وتدرس في الدوائر المختصة الأجنبية.

والأخطر من كل ذلك ان هناك تخطيطاً ضمن هذه الفوضى القائمة في المنطقة، ووسط هذا التناقض لأجل حلّ مشكلة اسرائيل على حساب العرب. ولا بدّ ان هنالك اموالاً لا تحصى تدفع من بعض الخزائن لأجل إبقاء الحال على ما هو عليه وهذا ما تستفيد منه اسرائيل ورعاتها.

فوسط هذا الوضع ، لا يسع لبنان الإنتظار ، اتخاذ موقف الحياد الإيجابي ليصون سيادته وحريته ومصالحه ، وان يقضي بحزم على محاولات "اولاد حنيكر "الداخلية ، من اي جهة كانت وأتت ، لتهديم الوحدة اللبنانية ، لزرع ، وتنمية الشقاق ، والإنفصال بين مكوّنات هذا الوطن . كما انه يتوجب علينا ان نفضح على الدوام مؤامرات الأفاعي الذين لم تطهّرهم يد العدالة ، ولم تطالبهم بالأموال المسروقة وبالنفوذ المعروف ، والذين استمروا داخل الجسم اللبناني كالدملة المقرّحة التي توزع الصديد والجراثيم في اعضاء الجسد.

يريدون ان نعيش في جو من النقاء الفكري والتضامن والسلام في ما بيننا . اذا كانت عناصر الأثم والخيانة لا تزال تنهش في كيان هذا البلد (المرجع ، من مقال له نشرته جريدة الأنباء في 25/2/1962).

من أقواله :

- **<u>أطلب من ارباب السياسة الصدق</u>**

ما نطلبه ويطالبه المواطنون في هذا البلد من أرباب السلطة والسياسة هو الصدق، أي أن يفعل هؤلاء ، لينفذوا ما يقولون وما وعدوا به .
لقد أفسد الكذب في السياسة أخلاقنا الفاعلة وأعاق تقدمنا وجعل المحذور واليأس يستوليان على نفوس معظم أبناء الشعب اللبناني.
معظم ارباب السياسية يؤمنون – أو نظنهم - صادقين خارج الحكم ، فإن استولوا على الأحكام تنكروا لكل ما قالوه وما وعدوا به .
هذا الكذب هو مصدر تأخرنا ليس في لبنان فقط ، بل في سائر بلدان الشرق ايضاً تأخرنا في نهضتنا الإقتصادية وفي تطويرنا الإجتماعي وفي حياتنا السياسية .
الكذب هو سبب تأخرنا كافراد وكشعوب بروح الصدق ذاته ، نريد اليوم ان نتعامل مع ارباب السياسة والسلطة على السواء ، عليهم ان يصدقوا ولو لمرة ، ونأمل ان يصدقوا معنا ولو لمرة واحدة قبل فوات الآوان .
(المرجع – من مقال له نشرته جريدة الأنباء في 1954/7/23 ورد في الصفحة من كتابه : لبنان والجسر الوطني المقطوع)

- **يطلبون منّا عبادة الأصنام**

يطلبون منّا ان نعبد الأصنام ، ونحن قد حطّمنا الأصنام ودخلنا الى قدس اقداس الهيكل... يريدون منا ان نترك الإسلام الحقيقي الحنفي الصحيح ، وان نعود الى عهد تكريم الأنصاب كما كان الوضع في الجاهلية ، وان نتنكر للمسيحية الأصلية وان نرجع الى تقديس هذه الأوتان كما في عصر الآلهة بعل ومولوخ وعشتروت الفنيقية ، مع ان هذا الأنصاب وهذه الأوتان ترمز في الحقيقة ، ومن عيون المدركين والمستبحرين الى ما يتعدى الحجر المنقوش والصنم المسكوب. وإنمّا الوثنية في الحقيقة نزعة وظاهرة متأصلة في الإنسان العادي تأصل شعور الضعف والخوف فيه ، ترافقه من خلال كل العبادات والمعتقدات والأحزاب والأديان ، مهما تبدلت عليه الحضارات فلا يتحرر الإنسان من الوثنية إلاّ عندما يتخلص من مركب الضعف والخوف في ذاته ، ومصدرهما الأنانية .

تريد فئة من المواطنين ان تجعل من الدستور ومن الرئاسة الأولى ومن الأنظمة الرأسمالية الرجعية القائمة ومن الطائفية السياسية ، وحتى من الإقطاعية الدينية شيئاً فوق مقام الملائكة والبشر ، اي الضعف شيئاً مقدساً لا ينتقد ولإيطال ولا يسأل.
إن مثل هذا التفكير هو وليد مركّب الضعف والخوف ، وبالتالي وليد الذهنية الرجعية الإقطاعية التي تنزع الى بقاء لبنان على تأخره وانحطاط انظمته وفي الحؤول دول تقدمه وتطوره.
(المرجع – من مقال له نشرته جريدة النياء في 1957/10/9).

- **مطالب ومشاريع اصلاحاته: كيف واين نعالج مشكلة الطائفية في لبنان**

مما لا شك فيه انه يوجد إصطلاح عام اتفقت عليه كلمة اللبنانيين جميعهم سنة 1943.
وهذا الإصطلاح يمثل تأليفاً لآراء جميع عناصر البلاد وهيئاتها . هذا الإتفاق الجماعي ارتكز على مبدأين اساسيين :

1- انضمام جميع اللبنانيين وبشكل نهائي غير مشروط الى كيان الوطن اللبناني ، والقبول بتكوين الدولة كما تحدّد في الإتفاقات الدولية المعقودة سنة 1217.
2- قبول اللبنانيين بصورته النهائية ايضا بفكرته لبنان ذي وجه عربي كما حددّها الرئيس بشارة الخوري ورياض الصلح.

ميثاق 1943 يوضع موضع الجدل

1- إن هذا الإضطراب المؤسسي الذي يتخبط فيه لبنان اليوم ونأمل ان يكون سطحياً يتأتى من هذه النزعة الرامية الى وضع ميثاق1943موضع البحث والجدل ، وهوالميثاق الذي يكوّن اساس استقلالنا ، وان ما يحصل ويهدد وحدة الشعب ، وحتى الاستقلال الذي ننعم به ,
ولذلك يتبين لنا ان هذه المشكلة لا يمكن ان تحلّ إلاّ في جذورها العميقة ، وحول هذا الحل اعرض بعض المقترحات:
2- يجب ، كخطوة اولى احلال الثقة المتبادلة والوئام بين ممثلي مختلف الطوائف اللبنانية ، عبر الإجتماعات والمؤتمرات .
3-وضع حدّ لهذه الخصومة العميقة التي تحوّلت الى خصومة شخصية بين بعض العناصر التي تمثّل الآراء المتطرفة ، ولا يمكن للشعور الوطني اللبناني ان يتساهل بها ، لأنها تهدد توسيع حفرة الخلاف بدلاً من ان تسدّها عن طريق التسويات ، التي تنفع دائما عندما تتوفر الرغبة الصادقة في توطيد الوحدة الوطنية.
وفي النهاية ، اذا اراد هذا البلد ان يعيش بسلام ، اجتماعياً ووطنياً ، فعليه ان ينتقل ابداً من تسوية الى تسوية ، وذلك بهدف إقامة التوازن بين هذه الديناميكية المتغيرة الناتجة عن تطور الكيانات المختلفة وبعض الأوضاع التقليدية التي لا يقبل أي لبناني بالتخلي عنها.
4-تقوية السلطة وتنفيذ تصاميم الإصلاح الإداري والإقتصادي والإجتماعي وتمكين هذه السلطة من لعب دور اكبر واكثر فعالية في التقريب بين الآراء المتعارضة عوضاً عن ان تقف من الأحداث موقف حياد قد يؤدي الى تشجيع لمثل هذه الأحداث.

5- إفهام بعض الأشخاص والأحزاب الخارجة عن نطاق البلد انه قد آن لهم ان يكفوا عن لعبتهم ، لأن الإثارة الطائفية التي قد تعطي ثمرتها في اجل قصير ، لا بد لها من ان تؤدي الى كارثة محققة في الأمد البعيد.

(المرجع من حديث صحافي جريدة "الاوريان بتاريخ 1956/6/1، ورد في الصفحة 218 من كتابهن لبنان ... والجسر الوطني المقطوع)

- **علوم وتكنولوجيا: مخاوف صحيّة من معلومات مضلّلة في ملخّصات "غوغل" الذكيّة – جريدة النهار**

كشفت صحيفة "الغارديان"، في تحقيق صحافي حصري، أن خاصية AI Overviews التي تقدمها شركة "غوغل" تعرض في بعض الحالات معلومات صحية غير دقيقة ومضللة، ما قد يعرّض المستخدمين لمخاطر صحية جسيمة.

وتعتمد هذه الميزة على الذكاء الاصطناعي التوليدي لتقديم ملخصات سريعة تظهر في أعلى نتائج البحث، وتفترض "غوغل" أنها "مفيدة وموثوقة". غير أن التحقيق أظهر أن عدداً من هذه الملخصات احتوى على أخطاء خطيرة، خاصة في الموضوعات الطبية الحساسة.

ومن أبرز الأمثلة التي وصفها خبراء بأنها "شديدة الخطورة"، تقديم نصيحة لمرضى سرطان البنكرياس بتجنّب الأطعمة الغنية بالدهون، فيما أكد مختصون أن هذا التوجيه معاكس تماماً للإرشادات الطبية، وقد يؤدي إلى فقدان الوزن وسوء التغذية، ما يضعف قدرة المرضى على تحمّل العلاج الكيميائي أو الجراحة المنقذة للحياة.

كما رصد التحقيق معلومات غير صحيحة حول تحاليل وظائف الكبد، تضمنت أرقاماً بلا سياق طبي واضح، ما قد يدفع بعض المصابين بأمراض كبدية خطيرة إلى الاعتقاد بأن نتائجهم طبيعية، وبالتالي إهمال المتابعة الطبية.

وشملت الأخطاء أيضاً معلومات متعلقة بسرطانات النساء، حيث تم إدراج فحوصات غير مخصّصة لبعض أنواع السرطان، الأمر الذي قد يؤدي إلى تجاهل أعراض حقيقية بناءً على نتائج فحوصات غير ذات صلة. كذلك أبدت منظمات مختصة بالصحة النفسية قلقها من نصائح "خطرة أو مضللة" تتعلق باضطرابات نفسية.

من جانبها، قالت "غوغل" إن الغالبية العظمى من ملخصات AI Overviews دقيقة، مؤكدة أنها تعمل باستمرار على تحسين الجودة وتصحيح الأخطاء عند رصدها، خاصة في الموضوعات الصحية.

- **صحة وغذاء: 4 طرق ذكية لزيادة الألياف في غذائك اليومي – جريدة الجمهورية**

هل تحصل فعلاً على ما يكفي من الألياف؟ الأرجح أنّ الإجابة هي لا، وهذا لا يقتصر على الأميركيِّين وحدهم. الألياف، هذا المكوّن الغذائي المتواضع، تؤدّي دوراً محورياً في حماية الجسم من أمراض مزمنة مثل أمراض القلب والسكّري من النوع الثاني وبعض أنواع السرطان، فضلاً عن دعم صحة الجهاز الهضمي وتغذية البكتيريا النافعة في الأمعاء.

ومع ذلك، ما زالت بعيدة من موائد كثيرين، بسبب الاعتماد المتزايد على الوجبات السريعة والأطعمة فائقة التصنيع.

ليست رفاهية غذائية بل حاجة يومية

في السنوات الأخيرة، ظهر على وسائل التواصل اتجاه يُعرف بـ»تعظيم الألياف»، يدعو إلى رفع استهلاكها إلى الحدّ الموصى به أو حتى تجاوزه. الفكرة بسيطة: الألياف ليست رفاهية غذائية، بل حاجة يومية يمكن تلبيتها بخطوات سهلة وغير مكلفة. إليك 4 استراتيجيات عملية لدمجها في نظامك الغذائي من دون قلب عاداتك رأساً على عقب.

أولًا، فكّر بالتغييرات الصغيرة لا الثورات الغذائية، لأنّ الانتقال المفاجئ إلى نظام غني بالألياف قد يكون مرهقاً. بدل ذلك، استبدل الحبوب المكرَّرة بالحبوب الكاملة: مثل خبز القمح الكامل بدل الأبيض، الأرز البني بدل الأبيض، أو المعكرونة الكاملة بدل العادية. وأضف الخضار تدريجياً إلى أطباقك المعتادة، مثل الطماطم والفلفل والجزر والبصل إلى صلصة المعكرونة، أو استبدل المايونيز بالأفوكادو المهروس في السندويشات.

ثانياً، اختر وجبات خفيفة بذكاء. ليست الخضار النيّئة الخيار الوحيد. الفشار، مثلاً، حبوب كاملة وغنية بالألياف إذا أُعدّ بطريقة صحية. المكسرات والفواكه المجفّفة في خلطات «التريل ميكس» خيار ممتاز أيضاً، مع الانتباه إلى الإضافات السكّرية. كما أنّ الصلصات الغنية بالألياف مثل الغواكامولي، الحمص، وصلصات الفاصولياء تضيف قيمة غذائية عالية وتساعد في الشبع لفترة أطول.

ثالثاً، اخلط الألياف في كوب واحد. العصائر تفقد معظم الألياف، لكنّ السموذي يحتفظ بها كاملة. مزيج من التوت، السبانخ، الأفوكادو وزبدة اللوز يمكن أن يزوّدك بكمية كبيرة من الألياف في وجبة واحدة. ويمكن تعزيزها أكثر بإضافة بذور الشيا أو الكتان.

رابعاً، لا تستهِن بالمعلّبات والمجمّدات. الفواكه والخضار المجمّدة تحتفظ بالألياف نفسها، وتدوم أطول وتكلّف أقل. كذلك المعلّبات مثل الفاصولياء والبازلاء، شرط الانتباه للسكر المضاف أو الملح الزائد وغسلها قبل الاستخدام.

الخلاصة بسيطة: الألياف ليست حكراً على أنظمة غذائية معقّدة. بقرارات صغيرة وواعية، يمكن تحويلها إلى جزء ثابت من حياتك اليومية، مع فوائد صحية تتراكم على المدى الطويل.

- **اخبار الرابطة**

- **اجتماع الهيئة الادارية للرابطة عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاربعاء الموافق 2026/1/28 للاطلاع ومناقشة واقرار**

1- التقرير السنوي عما انجزته الرابطة خلال العام 2025
2- البرنامج المقترح للعمل للرابطة خلال العام 2026
3- التقرير المالي وموازنة العام 2025 والميزانية المقترحة للعام 2026

وتمت الموافقة على رفعها للهيئة العامة للابطة لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأن كل منها.

- **اجتماع الهيئة العامة للرابطة عند الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاربعاء الموافق 2026/1/28 للاطلاع ومناقشة واقرار**

1- التقرير السنوي عما انجزته الرابطة خلال العام 2025
2- البرنامج المقترح للعمل للرابطة خلال العام 2026
3- التقرير المالي وموازنة العام 2025 والميزانية المقترحة للعام 2026 وتبرئة ذمة الهيئة الادارية.

- **من الصحافة اخترنا لكم:**

- **عالم بلا قواعد.. هذا ما يريده الملاكم ترامب! – جريدة الشروق المصرية - طارق فريد زيدان – 2026/1/24**

فى كلمته الأخيرة فى منتدى دافوس، تخلى مارك كارنى، رئيس وزراء كندا، عن لغة الدبلوماسية والمفردات الرمادية. تعمّد، عن سابق إصرار وترصّد، استخدام خطاب صادم سياسيًا وأخلاقيًا. أعلن صراحةً أن النظام الدولى ممزّق، وأن القواعد التى قُدِّمت للعالم لم تكن إلا كذبةً مؤسسةً على خطاب أخلاقى مزدوج، بينما كانت إدارة كوكب الأرض تسير بمنطق القوة والمصالح والمعايير المزدوجة.

تصريحات كارنى لم تكن مجرد موقف سياسى، بل إعلانًا رمزيًا عن نهاية السردية المؤسسة للنظام العالمى، وتعبيرًا مكثفًا عن التحول البنيوى الحاصل: الانتقال من عالم القواعد إلى عالم القوة، من شرعية المؤسسات إلى شرعية الهيمنة والإخضاع، ومن منطق النظام إلى منطق الفوضى المُدارة.

من خلال هذا السياق، تصبح عودة دونالد ترامب إلى المشهد السياسى العالمى ليس كاستثناء، بل كنتيجة طبيعية لانهيار النظام العالمى.

· • •

منذ عودة دونالد ترامب إلى المسرح السياسى الدولى، برز كشخصية شعبوية تتبنى شعار استعادة عظمة أمريكا (ماجا). غير أن هذا الشعار يخفى وراءه توجهًا أكثر عمقًا وخطورة؛ فترامب لا يسعى فقط إلى إعادة تثبيت الهيمنة الأمريكية، بل يتبنى نهجًا يهدف إلى تفكيك النظام القائم وإعادة تشكيله وفقًا لمصالح القوة الأمريكية المجردة. وكأن له ثأرًا خاصًا مع النظام العالمى الذى تأسس بعد عام 1945، والذى يقوم على مؤسسات متعددة الأطراف، كالأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، وحلف الناتو، ومنظمة الصحة العالمية، إضافةً إلى اتفاقيات دولية تنظم التجارة والأمن والمناخ. فرغم ما يعترى هذا النظام من عيوب، إلا أنه منح الولايات المتحدة دور القيادة عبر القواعد والمؤسسات، وليس فقط عبر القوة العسكرية. والأهم أنه منح ترامب ذاته فرصة الصعود.

· • •

يرى دونالد ترامب أن القواعد التى صاغتها واشنطن لتأمين هيمنتها لم تعد مكسبًا، بل أصبحت عبئًا، وبخاصة مع صعود قوى جديدة مثل الصين، وعودة روسيا، وتماسك قوى إقليمية كبرى. وفى ظل ازدحام القمة الدولية، يعتقد ترامب أن محاولة البقاء فى الصدارة ضمن هذا النظام مكلفة ومليئة بالقيود، ويفضّل تحطيم الطاولة بدل الجلوس حولها؛ أى إنه يرى أن تكلفة هدم النظام أقل بكثير من تكلفة الصعود إلى قمته من جديد.

تتجلى هذه الاستراتيجية فى انسحابه من اتفاق باريس للمناخ، وتهديده لحلف الناتو، وتشكيكه فى منظمة الصحة العالمية، ثم فرضه تعريفات جمركية أحادية على الحلفاء وغير الحلفاء، وهجومه على منظمة التجارة العالمية، واحتقاره للعمل الدبلوماسى الجماعى. سلوكيات ليست عشوائية، بل تمثل استراتيجية تهدف إلى كسر القيود، وإضعاف المؤسسات الدولية، وتفريغ القواعد الناظمة من معناها.

• • •

لا يؤمن ترامب بالعلاقات المتعددة الأطراف؛ فهى وسيلة تفاوضية وليست غاية سياسية. يرى العالم ساحة صراع ثنائية: أمريكا مقابل كل دولة على حدة. يعتقد أن العلاقات الثنائية تمنح واشنطن قدرة أكبر على فرض شروطها، بينما يعتبر التحالفات والعلاقات الأكثر اتساعًا مجرد قيود تضعف اليد الأمريكية. لهذا يفضّل التفاوض المباشر مع الصين والمكسيك وأوروبا، وحتى مع إيران، من دون اللجوء إلى الأطر الجماعية.

ويُفسَّر ذلك بسيرة فريقه التفاوضى القادم من خارج الدولة التقليدية، فهو يرى أن سرعة صناعة القرار تحدد نتيجته بين النجاح أو الإخفاق، ولا يعتقد أن صناعة القرار عملية تعتمد على التراكم والتراتبيات، بل يجب على أمريكا التحرر من هذا كله بهدف إعادة تعويم النموذج الأمريكى القوى، اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا.

ويحمل ترامب تصورًا مختلفًا جذريًا لمفهوم القوة ذاته؛ فهو لا يفهم القوة بوصفها قدرة على الردع أو الحفاظ على توازن مستقر، كما فعلت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، بل بوصفها شيئًا يجب ممارسته وإظهاره بشكل دائم. فالقوة التى لا تُستخدم تفقد هيبتها من وجهة نظره، والقواعد التى تمنع استخدام القوة تُضعف الدولة بدل أن تحميها. لذلك يميل ترامب إلى الاستعراض الاقتصادى والعسكرى، والتهديد العلنى، والعقوبات الأحادية، معتبرًا أن الفعل المباشر، حتى لو كان صداميًا، أكثر فاعلية من سياسات الردع الطويلة أو إدارة التوازنات. هذا الفهم العملى للقوة يجعل ترامب أقرب إلى قائد يرى العالم ساحة اختبار دائم لقدرة أمريكا على توظيف قوتها، لا نظامًا دوليًا يجب ضبطه وتوفير استقراره.

· • •

من خلال محاولة فهم رؤية ترامب لمفهوم القوة، نجد أن الرجل مؤمن بأن لحظة انهيار النظام الدولى ستمنح الولايات المتحدة أفضلية مطلقة لصياغة نظام جديد. فهو يتخيل فوضى منظمة تنهار معها القواعد القديمة، فتتدخل أمريكا كقوة حاسمة تفرض قواعد جديدة أكثر صرامة وأقل التزامًا بالقانون الدولى. لكن هذا الرهان يبدو محفوفًا بالمخاطر؛ إذ إن انهيار النظام قد يؤدى إلى عالم أكثر فوضى وتسليحًا وأقل استقرارًا، وقد تتكاثر الصراعات بدل أن تُدار.

مشروع ترامب لا يقوم على أيديولوجية واضحة أو سياسة طويلة الأمد، بل يتسم بمنطق الملاكمة الدولية (UFC): تراشق إعلامى على الهواء مباشرة مع استعراض للقوة، وتنظيم مباراة لا مانع من كسر القواعد فيها، وحشد للجماهير، وضربات متتابعة. قد يتحقق الفوز بالضربة القاضية، كما فى فنزويلا، أو الانتصار بالنقاط، كما يسعى مع إيران وجرينلاند. لا تراكم للنتائج، بل فقط استعراض لها.

· • •

هنا يبرز سؤال بديهى: هل تستطيع أمريكا فعلًا إدارة الفوضى التى تصنعها، أم أن كسر النظام سيؤدى إلى تراجع نفوذها؟

سياسات ترامب تُفهم على أنها استراتيجية كسر ممنهج للنظام الدولى، لا تهدف إلى تحسينه أو تحديثه. ورهان ترامب على أن الفوضى المتمادية فرصة لأمريكا لا تهديدًا لها، فى غياب تصور واضح للنظام الدولى المستقبلى، هو رهان خطير. فالتاريخ يعلمنا أن القوى العظمى التى تعاند التحول فى النظام الدولى غالبًا ما تجد نفسها ضحية للفوضى التى صنعتها بنفسها، كما حدث مع إمبراطورية روما، والسلطنة العثمانية، وبريطانيا العظمى، والاتحاد السوفييتى.

ومن الناحية التاريخية أيضًا، ليست هذه أول مرة يشهد العالم صراعًا حول قواعد النظام الدولى؛ فكما أن صلح وستفاليا عام 1648 أنهى حروب أوروبا الدينية ووضع أسس الدولة الحديثة، وكما أن مؤتمر فيينا 1815 أعاد ترتيب ميزان القوى بعد نابليون (المؤتمر الذى خرجت من رحمه عقيدة الرئيس الأمريكى

مونرو، ويتم استعادته من قبل ترامب ذاته!)، فإن نظام 1945 كان محاولة لبناء عالم أكثر استقرارًا بعد حربين عالميتين. غير أن ترامب يبدو، على خلاف أسلافه، أقرب إلى قائد يريد تفكيك العقد الدولى بدل تحديثه.

من الواضح أن ترامب ليس رجل إصلاح للنظام الدولى، بل رجل صراع معه؛ هو ليس مهندسًا لعالم جديد، بل مُحطِّم لعالم قائم، وليس صاحب أيديولوجية كبرى، بل لاعب فى مباراة ملاكمة دولية مفتوحة لا أحد يعرف كيف ستنتهى.

- **خوف لبنان من "سوريا الجديدة": حقيقيّ أم مفتعَل؟ - محمد قواص – موقع اساس ميديا –**

2026/1/25

لا تتعامل بعض التيّارات السياسيّة في لبنان مع المتغيّرات في المنطقة والعالم إلّا من بوّابة الخوف على مصالحها، وصيانة خطابها ودفاعاً عن وجاهته الدائمة، فكيف و"زلزال" سوريا، الذي ما يزال عصيّاً على فهم العواصم البعيدة، تداهم ارتداداته بلدنا القريب؟ إن يتّخذ المتشكّكون من لازمة الخوف حجّة لعداء يتراكم ضدّ ما يتحقّق في سوريا، فحريّ بنا تفهّم ذلك الخوف وتأكيد أنّه يقين وجب على لبنان القبول بحتميّته.

قد تكون في ذلك الكلام عُدّة تصبّ في ورشة مَن جعلوا مِن الخوف مبرّراً لسياسات قادت البلد إلى مآلات جنونيّة دمويّة أوصلت لبنان إلى درك سفليّ لم يعرفه منذ قيامه. كان شعار "المسيحيّين خايفين" الذي ردّده الزعيم التاريخيّ لحزب الكتائب بيار الجميّل مدخلاً، ربّما له مبرّراته، لبناء ميليشيات مسلّحة تردّ خوف الخائفين. جاء شعار "خوف الشيعة" من أخطار متخيّلة ضخّتها عقائد الجمهوريّة الإسلاميّة منذ عام 1979، مدخلاً لفائض تسلّح نعيش كوارثه في يومنا هذا.

الخوف من "الغريب"، وهو أيضاً له حيثيّاته، قد يكون من الأسباب الخلفيّة التي دفعت بالبلد إلى حرب أهليّة شهيرة لها أسباب أكثر تعقيداً بأبعادها الإقليميّة والدوليّة. المفارقة أنّ رحيل ذلك "الغريب" لم يوقف ذلك الخوف، بل دفع بالاحتراب إلى مستويات أكثر فتكاً وأعمق تدميراً، حيث بات الصدام مسيحّياً-مسيحيّاً وشيعيّاً-شيعيّاً من دون أن يغيب طابعه الثنائيّ (بين شرقيّة وغربيّة) برعاية ومباركة من وصاية نظام الأسد في سوريا.

الخوف حجّة المتبرّمين

أنهى اتّفاق الطائف عام 1989 حروب الطوائف بتفاهم أسيادها، إلّا أنّ لازمة الخوف بقيت حجّة المتبرّمين من نصوص الاتّفاق والمستفيدين منه، وحجّة الراضين به والمزدهرين بمفاعيله. بدا أنّ البلد الباحث عن

استقلال وسيادة بعد "الثورة" التي فجّرها اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام 2005، دخل في مرحلة وصاية جديدة جعلت من الخوف من الاحتلال المندثر مبرّراً لتوسّع وتمدّد نفوذ إيران وحزبها في لبنان.

بسبب الخوف من الإرهاب ودفاعاً عن المراقد المقدّسة و"حتّى لا تسبى زينب مرّتين"، ارتكب "الحزب" باسم حماية الشيعة جرائم ما يزال صعباً على السوريّين نسيانها. بسبب التذرّع بذلك الخوف الوظيفيّ، بات مشروعاً الانخراط في أنشطة مباشرة وغير مباشرة لزعزعة استقرار التحوّل الذي أرسى نظاماً جديداً برئاسة أحمد الشرع في دمشق. تشمل حجّة الخوف التمسُّك بالسلاح شمال نهر الليطاني، واحتضان ما يحكى عن فلول من كبار قادة وجنرالات نظام الأسد الساقط.

ينسحب الخوف هذه الأيّام على تيّارات أخرى في لبنان تهاب حالة إسلاميّة أو سنّيّة تحكم سوريا. بدا في بعض ردود الفعل، ومنها الغرائزيّة الانفعاليّة، ومنذ الساعات الأولى لسقوط الأسد، أنّ لبنان الذي تعوّد بكسل ورتابة على التأقلم مع نمطٍ حَكَم سوريا طوال 60 عاماً منها 54 عاماً تحت سلطة آل الأسد، يريد للسوريّين حُكماً يتّسق مع ذائقة بعض اللبنانيّين ويتناسب مع أساليب عيشهم. فوق ذلك بدا على جماعات البلد، الغارقة في طائفيّتها وفنون مذهبيّتها وتخلّف نظامها السياسيّ، ميل لإعطاء سوريا محاضرات في حسن الحوكمة، قواعد الديمقراطيّة، صون الحقوق، وشروط الحداثة.

دعم التّحوّل السّوريّ

لم يكن ذلك الخوف الهستيريّ تعبيراً عن هواجس المكوّنات في لبنان. اعترى بعض سنّة البلد وشيعته ومسيحيّيه ودروزه... شيء من هذا القبيل، مقابل مواقف حازمة حاسمة صادرة من تلك المكوّنات نفسها تهنّئ نفسها بالتحوّل السوريّ الذي وضع نهاية لكابوسٍ فتك بلبنان كما فتك بسوريا.

إن تسلّح الخائفون لتبرير خوفهم بأزمة "الساحل" في آذار 2025 ثمّ أزمة السويداء في تمّوز من ذلك العام، لتظهير وجاهة تبرِّر مباشرة عداء وخصومة، فإنّ تفاهم العواصم البعيدة والقريبة على دعم ورعاية التحوّل السوريّ، ساهم في تعميق مشاعر الخوف التي بدت نهائيّة مهما سطعت الأنوار في دمشق وحمص وحلب وإدلب وحتّى فوق الساحل والسويداء.

في المعطيات أنّ على الخائفين أن يخافوا، ذلك أنّ ما تَعِدُ به سوريا وما يُعَدُّ لها من قبل العالم يدعونا جميعاً إلى الخوف.

لن يستطيع البلد الحفاظ على طابعه "السويسريّ" القديم الذي ازدهر في ظلّ نظام سوريا البائد. تبدو عواصم القرار الكبرى العربيّة والدوليّة مهتمّة بمستقبل سوريا معوِّلة على نجاح البلد ونظامه الجديد. الواضح أنّ تجاوز سوريا لهزّات دراماتيكيّة، لا سيما في "الساحل" والسويداء، وحتّى حديثاً في منطقة الجزيرة شرقيّ البلاد، استند إلى ديناميّة شعبيّة متينة وإلى دعم مباشر شفّاف من الولايات المتّحدة وأوروبا وروسيا ومن منظومة عربيّة تقودها المملكة السعوديّة، التي همست في آذان لبنانيّة أنّ الأولويّة لسوريا حتّى إشعار آخر.

وفق هذه المعطيات سيكبر اقتصاد سوريا وسيقوى جيشها وسيستقرّ نظامها السياسيّ وفق قراءة فطنة لموازين القوى في العالم وقواعد العلاقات الدوليّة. إن تكن سوريا أكثر قوّة، فهل من حقّ لبنان أن يخاف ما دام متمسّكاً بفضيلة الضعف (وفق مقولة قديمة أنّها قوّته) ومتدثّراً بتقاليد الخوف.

لإقامة دولة قويّة

إن يُقبل اللبنانيّون أو بعضهم على الخوف بجدارة قد تصبح برنامجاً انتخابيّاً للاقتراع المقبل، فإنّ من مصلحة الخائفين إقامة دولة قويّة تكون ندّاً لجار يقوى، أحببنا ذلك أم كرهناه.

تقوم قوّة لبنان على اقتصاد قويّ يجري ترميمه وإصلاحه وترشيق منظوماته، ونظام سياسيّ يجري تطويره وتحديثه، ومؤسّسات أمن ودفاع تقوم على مناعة داخليّة وعلى سياسة خارجيّة تصل البلد بالدوائر العربيّة والإقليميّة والدوليّة. تقوم قوّة البلد على اندثار الميليشيات وسلاحها، والالتزام الكامل لقرار دوليّ يتخلّص من الدويلات ولا يعترف إلّا بالدول الناظمة لحياة البشر ورخائهم.

قد يكون في الوصفة طوباويّة لا تشبه لبنان. ربّما في سذاجة الدعوة إلى الطمأنينة تساؤلات بشأن البضاعة التي يمكن بيعها للمناصرين والعامّة إذا ما يزال الخوف والتخويف من قاموس نظام سياسيّ اقتات من تلك "الكذبة" ويخشى كسادها.

- **هل بدأ نتنياهو رسم خريطة المنطقة؟ - عماد الدين حسين – جريدة الشروق المصرية – 2026/1/9**

فى مساء يوم الجمعة الموافق 27 سبتمبر 2024 قال نتنياهو: «اليوم بدأنا فى رسم خريطة الشرق الأوسط.«

هذا التاريخ له دلالة مهمة جدًا، لأنه اليوم الذى صادف نجاح إسرائيل فى اغتيال زعيم حزب الله حسن نصر الله ومعه كبار قادة الحزب بقصف مقر اجتماع سرى تحت الأرض فى الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت. قبل اغتيال نصر الله وبعده تمكنت إسرائيل من اغتيال كبار قادة حركة حماس وحزب الله مثل إسماعيل هنية فى طهران ثم يحيى ومحمد السنوار ومحمد الضيف .

بعد كل ما سبق نعود إلى السؤال الذى بدأنا به: هل نجحت فعلًا إسرائيل في رسم خريطة المنطقة الجديدة؟

للأسف الشديد الوقائع على الأرض تقول إن هناك مؤشرات تشير إلى نجاح إسرائيلى مبدئى فى مخططها، لكن ذلك لا يعنى إطلاقًا أن المخطط النهائى الإسرائيلى قد تحقق فعليًا وبصورة كاملة ونهائية.

مرة أخرى لا أحب أن أصدر أحكامًا نهائية فى أوضاع ما تزال تشهد سيولة حقيقية، وأكرر دائمًا أن التقييم الفعلى للمعارك والحروب والصراعات يكون بنتائجها السياسية على الأرض، وليس فقط بعدد الضحايا والبيوت المهدمة.

حتى هذه اللحظة ومنذ بداية العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة فى 7 أكتوبر 2023 بعد ساعات من عملية «طوفان الأقصى»، التى نفذتها المقاومة الفلسطينية باقتحام مستوطنات غلاف غزة وأسر نحو 250 إسرائيليًا ما بين جندى ومستوطن فإن الوقائع الملموسة وليس الشعارات تقول الآتى:

إسرائيل تحتل 58% من قطاع غزة احتلالًا كاملًا بعد أن كانت تحاصره فقط من ثلاث جهات، وتمكنت من قتل نحو 713955 شهيدًا و171287 مصابًا حتى يوم الخميس الماضى، منهم 425 شهيدًا و1206 مصابين منذ التوصل إلى اتفاق وقف النار فى شرم الشيخ فى 12 أكتوبر الماضى إضافة إلى تدمير أكثر من 75% من مبانٍ ومنشآت ومرافق ومدارس ومستشفيات القطاع.

وحينما نتحدث عن النتائج السياسية فإن المقاومة الفلسطينية تتمنى العودة لأوضاع ما قبل 2 مارس 2024، حينما استأنفت إسرائيل عدوانها عقب الهدنة الثانية، وليس الانسحاب إلى حدود 7 أكتوبر 2023 أو 5 يونيو 1967.

إسرائيل تمارس العدوان على غزة حتى الآن دون قدرة حماس على الرد، إضافة إلى القضم المستمر لأراضى الضفة لتوسيع المستوطنات، تمهيدًا لضمها ما يعنى تراجع فرص إقامة الدولة الفلسطينية.

لبنانيًا: ما تزال إسرائيل تسيطر على العديد من النقاط الاستراتيجية فى الجنوب وتواصل العدوان رغم وجود اتفاق لوقف إطلاق النار فى نوفمبر 2024 من دون قدرة حزب الله على الرد بل إن الحكومة اللبنانية بدأت فى نزع سلاح الحزب فى الجنوب.

سوريًّا: لعبت إسرائيل دورًا بارزًا فى إسقاط نظام بشار الأسد بالمشاركة مع تركيا حتى من دون اتفاق بينهما، وبعد السقوط مباشرة تمكنت من توجيه ضربات موجعة إلى القدرات العسكرية السورية وإلغاء اتفاق فض الاشتباك عام 1974 واحتلال المزيد من الأراضى السورية خصوصًا فى جبل الشيخ ومنع وجود أى تسليح عسكرى سورى ثقيل خارج العاصمة دمشق .

ويوم الثلاثاء الماضى أعلنت أمريكا عن اتفاق سورى إسرائيلى أمنى فى باريس يتضمن تبادل معلومات استخبارية والحديث عن حماية الدروز دون الإشارة إلى أى انسحاب إسرائيلى حتى من الأراضى التى احتلتها حديثًا.

إيرانيًا: نجحت إسرائيل فى توجيه ضربة قوية للمنشآت النووية الإيرانية فى يونيو الماضى، واغتيال العديد من كبار قادة الجيش وعلماء البرنامج النووى، إضافة إلى تدمير غالبية منظومات الدفاع الجوى، والآن تكرر إسرائيل ومعها ترامب أنهم سيهاجمون إيران إذا استأنفت برنامجها النووى أو الصاروخى أو حتى قتلت المحتجين فى ايران على سوء الأوضاع الاقتصادية.

إفريقيًا: نجحت إسرائيل فى التسلل إلى القرن الإفريقى بالاعتراف بإقليم «أرض الصومال» المنشق.

هذا ما فعلته إسرائيل بدعم أمريكى، وهناك خدمات مجانية تلقتها إسرائيل بفعل الانقسامات والصراعات والحروب الأهلية والتحديات الاقتصادية العربية، خصوصًا فى السودان وسوريا ولبنان واليمن وليبيا والصومال.

مرة أخرى أكرر أن كل التحليل السابق هو مبدئى إما أن تنجح إسرائيل - لا قدر الله - فى تحويل نجاحاتها العسكرية إلى حقائق سياسية أو يستفيق العرب من سباتهم العميق، ويدركون أن الخطر الإسرائيلى الترامبى

لن يستثنى أحدًا حتى لو ظن نفسه معتدلًا، خصوصًا بعد حديث نتنياهو العلنى عن تعاطفه وحماسه لإسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

- **فنزويلّا البداية في "عقيدة ترامب" الجديدة - عبادة اللدن – موقع اساس ميديا – 2026/1/7**

لم يمرّ على الولايات المتّحدة رئيسٌ أكثر وضوحاً من دونالد ترامب. قال بصريح العبارة إنّه يريد استعادة "النفط المسروق" في فنزويلّا. تلك هي المرّة الأولى التي يكون فيها النفط هدفاً صريحاً إلى هذا الحدّ في تحرّك عسكريّ أميركيّ.

المفارقة أنّ الاعتقال الهوليوديّ للرئيس المخلوع نيكولاس مادورو يأتي في زمن ما بعد حروب النفط. الولايات المتّحدة اليوم ليست هي نفسها أميركا السبعينيّات، حين اصطفّ الآلاف في الطوابير أمام محطّات البنزين بعدما جُنّ جنون الأسعار، ولا هي أميركا الثمانينيّات والتسعينيّات حين كان تأمين خطوط الإمداد عنواناً أساسيّاً من عناوين الحروب في الشرق الأوسط.

ما الذي أسال لعاب ترامب؟

أميركا اليوم مكتفية ذاتيّاً من الطاقة. هي أكبر منتج للنفط في العالم بمستويات قياسيّة تصل إلى 13.8 مليون برميل من الخام يوميّاً، وهي أكبر مصدّر للغاز الطبيعيّ المسال. فوق ذلك، ليست تكلفة الطاقة هاجساً مؤرقاً لها. أسعار الخام الأميركيّ دون الستين دولاراً للبرميل، وغالون البنزين يباع بنحو ثلاثة دولارات، وتكاليف الإنتاج آخذة في التراجع. يكفي أنّ تكلفة إنتاج النفط الصخريّ انخفضت خلال العقدين الماضيَين من نحو 70 دولاراً للبرميل إلى أقلّ من نصف هذا الرقم. فما الذي يُسيل لعاب إدارة ترامب في فنزويلّا إذاً؟

للشركات النفطيّة الأميركيّة قصّة طويلة مع قطاع النفط الفنزويلّيّ. كانت تحتكر تطويره حتّى نهاية الحرب العالميّة الثانية، قبل أن يبدأ التأميم على مراحل. لكنّ الصراع الكبير وقع مع وصول اليساريّ هوغو شافيز إلى السلطة عام 1998، واتّخاذه خطواتٍ أكثر جذريّة للسيطرة على المشاريع التي تشارك فيها الشركات الأميركيّة الثلاث الكبرى "إكسون موبيل" و"كونوكو فيليبس" و"شيفرون". أدّى ذلك إلى انسحاب الشركتين الأوليَيْن وبقاء الثالثة بشروط شافيز، ونشبت بعد ذلك منازعات تحكيميّة وقضائيّة ما تزال مستمرّة حتّى اليوم. لا يُخفي ترامب نيّته إلزام فنزويلّا بإعادة الأصول المصادَرة إلى الشركات الأميركيّة أو سداد التعويضات التي تتجاوز عشرة مليارات دولار لشركة "كونوكو فيليبس" وحدها.

لكنّ ثمّة ما هو أهمّ من هذا الجانب الاستثماريّ – الماليّ، ويمكن استخلاصه من "استراتيجية الأمن القوميّ" التي نشرها البيت الأبيض قبل أسابيع، والتي أفردت حيّزاً واسعاً للاستراتيجية الأميركيّة في "نصف الكرة الأرضيّة الغربيّ". أطلقت تلك الاستراتيجية عنواناً ربّما يتردّد كثيراً في مقبل السنوات، وهو "ملحق ترامب على عقيدة مونرو(The Trump Corollary) "، وهو عنوان يعبّر عن الرغبة بإحياء "عقيدة مونرو "

(Monroe Doctrine)الشهيرة التي أطلقها الرئيس الخامس للولايات المتّحدة جيمس مونرو عام 1823، وشكّلت بعد ذلك الإطار التاريخيّ للسياسة الخارجيّة لواشنطن بجعل الأميركيّتين حديقة خلفيّة يُمنع على الأوروبيّين التدخّل فيها.

الصّين محلّ الأوروبيّين

الجديد في "ملحق ترامب" أنّ الصين تحلّ محلّ الأوروبيّين في عقيدة منع التدخّل في الأميركيّتين. العبارة اللافتة في هذا النصّ بحرفيّتها: "سنمنع المنافسين من خارج النصف الغربيّ من القدرة على نشر قوّات أو قدرات تشكّل تهديداً، أو امتلاك أصول ذات أهميّة استراتيجيّة حيويّة في النصف الغربيّ". وينطبق هذا التوصيف أوّلاً على حقول النفط الفنزويلّيّة. أكّد وزير الخارجيّة الأميركيّ ماركو روبيو ذلك بقوله: "لا نحتاج إلى نفط فنزويلّا، لكنّنا سنمنع أيّة قوّة أخرى من السيطرة عليه"، في إشارة إلى الصين بشكل خاصّ.

على أنّ خطورة "ملحق ترامب" في ما يتعلّق بأميركا الجنوبيّة أنّه يبدأ بفنزويلّا، لكنّه لا يتوقّف عندها. تشكّل الأخيرة تشكّل بوّابة شماليّة حاكمة للبرازيل، القوّة العالميّة الصاعدة باقتصاد يصل حجمه إلى 2.2 تريليون دولار (بين أكبر 10 اقتصادات في العالم)، وبقطاع نفطيّ ضخم ينتج نحو 3.5 ملايين برميل يوميّاً من النفط والمكثّفات. معلوم أنّ ترامب لا يرتاح للرئيس اليساريّ لولا دا سيلفا، ولا لموقع البرازيل الأساسيّ في مجموعة "بريكس". تنظر إدارته بعين الريبة إلى الاستثمارات الصينيّة الضخمة هنا، إذ تشكّل البرازيل ثالث أكبر وجهة للاستثمارات الصينيّة في العالم. في سياقِ كهذا، لا غرابة في أنّ ترامب مارس ضغوطاً مباشرة على البرازيل لإطلاق سراح الرئيس السابق جايير بولسونارو، الذي صدرت بحقّه أحكام بالسجن لـ27 عاماً بتهمة التخطيط للانقلاب.

محاصرة البرازيل

ليس مستبعَداً أن يكون في صلب التفكير الاستراتيجيّ الأميركيّ محاصرة البرازيل، بدءاً من فنزويلّا، وربّما امتداداً إلى كولومبيا التي وجّه إليها ترامب تهديداً مباشراً. الجدير بالذكر أنّ الشركات الأميركيّة تستثمر أيضاً في غويانا المجاورة، التي اكتُشفت فيها ثروة نفطيّة هائلة في السنوات القليلة الماضية، ويدور صراعٌ للاستحواذ عليها بين "شيفرون" و"إكسون موبيل."

الأخطر من كلّ ذلك أن يتّسع "ملحق ترامب" ليشمل الأصول الاستراتيجيّة الأخرى التي تستثمر فيها الصين في أميركا اللاتينية، بما فيها مناجم المعادن الحرجة والموانئ الاستراتيجيّة، مثل ميناء تشانكاي في البيرو وميناء بارانغوا في البرازيل.

الجدير بالملاحظة أنّ استراتيجية واشنطن في أميركا الجنوبيّة لها ارتباط مباشر بالتحوّل الجذريّ الذي أدخله ترامب على استراتيجية الطاقة الأميركيّة. على مدار العقود الماضية، تطوّر عنوان تلك الاستراتيجية من "أمن الإمدادات" الذي كانت لأجله تُنشر حاملات الطائرات وتُخاض الحروب في مناطق شتّى، إلى

"الاكتفاء الذاتيّ" الذي طرحه جورج بوش الابن هدفاً استراتيجيّاً، ثمّ إلى "تحوّل الطاقة" (نحو الطاقات النظيفة بعيداً عن النفط والغاز) الذي كان عنواناً مركزيّاً لإدارة جو بايدن.

بعيداً عن كلّ ذلك، أعلن ترامب عنوانه الجديد، وهو "السيطرة الطاقيّة(Energy Dominance) "، في قطاعات النفط والغاز والفحم والنوويّ، والتخلّي عن مكافحة التغيّر المناخيّ، التي يسمّيها "الأيديولوجية الكارثيّة ." هذا المزيج بين عقيدة تدخّليّة على أساس "عقيدة مونرو" وعقيدة صراع مباشر مع الصين في قطاعات الطاقة التقليديّة والمعادن يعني أنّ الحديقة الخلفيّة للولايات المتّحدة مقبلة على مرحلة غير مسبوقة من استعراضات القوّة الأميركيّة قد لا تكون فنزويلّا سوى باكورتها.